الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

بعنوان:

النظام القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري

من تقديم الطالبة:

- شهيرة غطاس

تحت إشراف الأستاذ:

– د. رشيد شميشم

اللجنة المناقشة:

د. نصيرة بلحاج.....رئيسا

د. كريمة بلقاضي.....مناقشا

د. رشيد شميشم.....مشرفا

السنة الجامعية: 2018 – 2019

شكر وعرفان

أول الشكر وآخره إلى الله العلي القدير.

﴿قالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَٰذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ النمل (40).

أتوجه بوافر الشكر وعظيم التقدير والامتنان لأستاذي الدكتور "**رشيد شميشم**"، اعترافا بفضله ولما بذله من توجيه واراء سديدة، ولما غمرني به من تشجيع، علم غزير وخلق فاضل، وثقة كبيرة في انهاء هذا العمل فجزاه الله خير.

والشكر موصول الى اعضاء لجنة المناقشة على كل ما خصصوه من وقت لقراءة هذه المذكرة وأيضا عمال وموظفي كل من:

المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية الجزائر.

الفرع المحلي للسجل التجاري للجزائر شرق.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الجزيل الى كل اساتذتي بالكلية والى كل طلبة الماستر خاصة تخصص قانون الاعمال دفعة 2019/2018، والى كل من ساعد بالإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الى هؤلاء جميعا شكرا جزيلا

الطالبة: غطاس شهيرة

إهـــداء

الى من ارضعتني الحب والحنان... الى غاليتي التي لطاما تمنيت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا، الى التي توسد التراب قبل ان تتحقق امنيتها...أمي، يا سيدة نساء الكون في عيني التي تركتني في منتصف الطريق، انت سر مناضلتي واجتهادي ، ارفع قبعات الفخر والعز اليك ايتها الروح الطاهرة التي ذهبت بلا عودة رحمك الله واسكنك فسيح جنانه.

الى فقيدي وشهيدي ... أبي الغالي رحمه الله.

الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ..... جدي وجدتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى خالاتي وأخوالي كل بإسمه حفظهم الله ورعاهم .

الى من اكن لهم الصدق والحنان.....إخوتي حفظهم الله ورعاهم.

الى كل من رافقوني خلال مشواري الدراسي.

غطاس شهيرة

مقدمة

مقدمة

تمثل التجارة في كل مجتمع عنصر المحرك لكل تطور في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما يدعو الدولة إلى وضع جملة من النصوص التشريعية و التنظيمية في سبيل حماية كل من التاجر والغير المتعامل معه و ضمان نزاهة المعاملات التجارية و شفافيتها.

وبمقتضى هذه النصوص التشريعية و التنظيمية يتمتع التاجر بجملة من الحقوق و يخضع لجملة أخرى من الالتزامات، مثل أصحاب المهن الأخرى.

وتتمثل الحقوق أساسا في الحماية القانونية نسبة لملكيته التجارية و الصناعية وحقه في تجديد الإيجار واستعمال دفاتره الممسوكة وفق القانون كدليل إثبات و الحق في المشاركة بالانخراط والانتخاب في غرف التجارة والحق في رفع الدعاوى خاصة لضمان حقوقه المادية و المعنوية و حمايتها.

وفي المقابل يخضع لمجموعة من الالتزامات التيّ تقع عاتق التجار، و التيّ من بينها الالتزام بمسك الدفاتر التجارية، و التزام إذ لا يمكن استعمال هذه الحقوق والخضوع لهذه الالتزامات إلا بعد القيد في السجل التجاري.

لذا يعتبر التسجيل في السجل التجاري من أهم الالتزامات التيّ تترتب على الشخص المعنوي أو الطبيعي الذيّ توفرت فيه شروط اكتساب صفة التاجر لممارسة الأنشطة الاقتصادية و يجسد ترتيب هذا الالتزام إحدى قواعد القانون التجاري التيّ تتمثل أساسا في تقوية الثقة و الائتمان في المعاملات التجارية، وتعتبر هاتين الفكرتين أساس القانون التجاري.

ويشهد السجل التجاري الذي يؤدي وظائف عديدة غاية في الأهمية تتمثل أساسا في وظائف قانونية و اقتصادية واشهارية وإحصائية ومعلوماتية منذ مدة تطورا كبيرا يعود بالأساس لتطور التجارة والصناعة من جهة، وإلى تطور وظيفة الدولة من الناحية القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

لهذا قضى المشرع الجزائري بإلزامية القيد في السجل التجاري لكل تاجر مع ضرورة ذكر البيانات والمعلومات وهذا تحت طائلة عدم الحجية بها على الغير وكذا بالتصريح في حالة التغيير وتوقيف النشاط معتبرا إياه وسيلة إشهار للتاجر.

إنّ القيد في السجل التجاري الذيّ أصبح في التقنين الجزائري قرينة قانونية قاطعة على اكتساب صفة التاجر ومباشرة الأعمال التجارية، يمثل بداية التواجد التجاري، ومصدر نشأة علاقات

قانونية منظمة بين التاجر والغير، سواء أكان هذا الأخير هيئات عمومية (مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي) أو الخواص المتعاملين معه.

لم يعد يقتصر تنظيم السجل التجاري على بعض مواد القانون التجاري بل أصبح نظاما قائما تناولته جملة من النصوص التنظيمية والتشريعية، كانت موضوع مراجعة و تعديل.

هذا الاهتمام المتزايد بالسجل التجاري في الآونة الأخيرة من قبل المشرع الجزائري، لخير دليل على أن موضوع السجل التجاري ذو أهمية بالغة، يستحق دراسته في مذكرة تخرج على ضوء المستجدات الجديدة.

يتمثل الدافع وراء اختيار هذا الموضوع ليكون محل هذا البحث، هو الرغبة في معرفة كل ماله صلة بتنظيم الأمور المتعلقة بالتجارة في الجزائر عموما، كما أنّ هذا الموضوع له صلة بالواقع العملي، وعلى اعتبار أن مسك السجل التجاري يعد من أهم التزامات التاجر، كما يعتبر بطاقة تعريف للتجار، حيث تسجل فيه كل البيانات المتعلقة بالتجار ونشاطاتهم، وهذه الدراسة كانت من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي ألا وهو تسليط الضوء على بعض جوانب موضوع السجل التجاري لإزالة الحدّ الأدنى من الغموض الذيّ يكتنفه و مدى تكريس المشرع الجزائري لنظام تشريعي فعّال متعلق بالسجل التجاري يقضي على العراقيل البيروقراطية، خاصة في ظل التطورات الإلكترونية والتكنولوجية الراهنة.

وكأي عمل أكاديمي فلم يخلو هذا البحث من الصعوبات و التيّ تمثلت على الخصوص في ضيق الوقت و غياب و ندرة المراجع أو بالأحرى صعوبة الحصول عليها و أيضا الحصول غلى التعديلات الجديدة غير أن هذه الصعوبات لم تنقص من عزيمتي في المضي قدما في مواصلة هذا البحث الذيّ اعتبره عرضا حول نظام السجل التجاري وتطوره في الجزائر .

ان الاشكالية التي يثيرها موضوع هذه المذكرة تتعلق بالبحث عن مدى فعالية النصوص القانونية المنظمة للسجل التجاري في الجزائر وتنظيم وتطوير الأنشطة التجارية، ومدى مواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة وعليه فالإشكال المطروح، **إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في وضع ترسانة تشريعية محكمة لتنظيم السجل التجاري؟**

ومحاولة لمعالجة هذا الإشكال المطروح و الإطاحة بعناصر الإجابة حاولنا إتباع (المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع البحث، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ودون إهمال المنهج التاريخي في بعض الجوانب من هذه الدراسة)، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين، بحيث خصصّ الفصل الأول لدراسته السجل التجاري كآلية لممارسة الأنشطة

التجارية، وتم تقسيمه إلى مبحثين الاول تم تناول الإطار المفاهيمي للسجل التجاري و المبحث الثاني خصصّ للهيكل التنظيمي للسجل التجاري.

اما الفصل الثاني فتم فيه معالجة القواعد القانونية و التنظيمية الضابطة للسجل التجاري و الذي قسم بدوره الى مبحثين الاول منه تم التطرق فيه لنطاق التسجيل في السجل التجاري بينما المبحث الثاني تم تخصيصه لطبيعة التسجيل في السجل التجاري .

الفصل الأول

السجل التجاري كآلية لممارسة الأنشطة التجارية

الفصل الأول

السجل التجاري كآلية لممارسة الأنشطة التجارية

يقوم القانون التجاري على مبدئين أساسين هما السرعة و الائتمان، و أن تطبيق عنصر السرعة قديم في أغلب الأحيان على حساب الأمن، لذا وجب حضور الائتمان كعنصر ثاني ملازم لعنصر السرعة، و يقتضي دعم الائتمان التجاري شهر المركز القانوني للتاجر و العناصر المختلفة التيّ يتألف منها نشاطه التجاري بالثقة و الائتمان في نفوس المتعاملين و تسهيلا للمعاملات التجارية ولذلك أنشأ نظام السجل التجاري.

و قد نظم القانون التجاري كيفية ممارسة التجارة و الالتزامات الملقاة على عاتق التجار و من بين تلك الالتزامات الالتزام بالتسجيل في السجل التجاري كما يشترط القانون من أجل ممارسة النشاط التجاري الحصول على السجل التجاري قبل ممارسة التجارة، و من هنا يتطلب الأمر البحث عن مسألة السجل التجاري كأداة لممارسة الأنشطة التجارية من خلال البحث عن الواقع القانوني للسجل التجاري **(المبحث الأول)**، و بعد ذلك ينبغي التطرق إلى الهيكل التنظيمي للسجل التجاري **(المبحث الثاني).**

المبحث الأول

الواقع القانوني للسجل التجاري

إن كان السجل التجاري يبدوا للأغلبية الساحقة من التجار أنه مجرد وسيلة تمثل وثيقة إدارية تمنح إذنا بممارسة النشاط التجاري فانه بالنسبة للقانونيين نظاما له اتجاهات فكرية و آراء فقهية واختلفت في نظرتها العامة إليه مما نتج عنه ظهور نظريتين رئيسيتين، الأولى مستمدة من القانون الألماني الذيّ نظم السجل التجاري الأول، مرة بمقتضى قانون التجارة لسنة 1898، و الثانية تستند إلى نظام السجل التجاري الفرنسي الموضوع بموجب قانون 1919.

حيث تظل هاتين النظريتين المرجع الأساسي لنظام السجل التجاري الذيّ يعمل به في جميع التشريعات[1].

ومنها التشريع الجزائري الذيّ اهتم بهذا الموضوع منذ الاستقلال وإلى اليوم من أجل ممارسته النشاط التجاري إذ لابد من الحصول على السجل التجاري قبل البدء في امتهان الأنشطة التجارية ومن هنا يتطلب الأمر البحث عن مسألة السجل التجاري كركيزة لهذه الأنشطة.

المطلب الأول: مفهوم السجل التجاري

حتى نعطي فكرة واضحة عن مفهوم السجل التجاري يستوجب توضيحها في ثلاثة نقاط رئيسية وهي التطور التاريخي للسجل التجاري ,التعريف بالسجل التجاري[2]، وموقف المشرع الجزائري.

[1]) محمد الفروجي- التاجر و قانون التجارة المغربي، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن والاجتهاد القضائي، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب1999، ص276.

[2]) قاستل نورالدين- نظام القيد في السجل التجاري في القانون الجزائري- ط1-طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية – الجزائر سنة19991-العدد1- ص61.

الفرع الأول: التطور التاريخي للسجل التجاري:

تعود نشأة السجل التجاري إلى عهد طوائف التجارة القديمة في الجمهوريات الإيطالية بوجه خاص مهد معظم أنظمة القانون التجاري إذ كان لدى كل طائفة سجل يقيد فيه أسماء أعضائها والخصائص الرئيسية لنشاطهم التجاري ثم زالت هذه السجلات بزوال نظام الطوائف[1].

كما ظهر السجل التجاري في مدينة برشلونة في سويسرا و في مصر دخل نظام السجل التجاري منذ عام 1934، و ذلك بموجب القانون رقم 46 لسنة 1934 الذيّ نقله المشرع المصري عن القانون الفرنسي الصادر عام 1919[2].

عادت التشريعات الحديثة للأخذ بنظام السجل التجاري مع اختلاف بينها في أغراضه ووظائفه بعد أنّ زال هذا النظام بزوال نظام الطوائف[3].

وسوف نبحث عن تطور نظام السجل التجاري الألماني ثم الفرنسي بالرغم من تأخر كل منهما والأخذ بهذا النظام والعمل به على غرار بعض الدول الأخرى كإيطاليا، اسبانيا، سويسرا التيّ عرفته مبكرا، وذلك راجع لتأثر القانون التجاري الجزائري فيما يتعلق بالسّجل التجاري بكل من القانون الألماني والفرنسي[4].

أولا: السجل التجاري الألماني:

تعتبر ألمانيا من بين أوائل الدول التيّ أخذت بنظام السجّل التجاري حيث نص عليه قانون التجاري الألماني الصادر سنة 1861 وخصّص له ثلاثة مواد من المادة 12 إلى المادة 14 ثم تلاه القانون التجاري الحالي الصادر سنة 1897 حيث نص على السجل التجاري في المواد من 08 إلى 16، وذلك بإضافة ستة مواد جديدة ويمتاز هذا القانون عن غيره من القوانين أنه يعهد بالسجل التجاري إلى قاضي خاص يتولى الإشراف عليه والتأكد من صفة البيانات المدونة فيه كما نص على إنشاء سجل في كل محكمة تجارية يشرف عليه أحد القضاة، كما نص على البيانات الواردة فيه، ويتطلب نشؤهما في الجريدة الرسمية أو جريدة محلية أخرى تعينها المحاكم كما يترتب على القيد في السجل التجاري

[1]) د/ مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، الدار الجامعية، بيروت، سنة1997، ص162.
[2]) د/ حلو أبو حلو – السجل التجاري في القانون التجاري الجزائري – محاضرة منشورة بمجلة المدرسة الوطنية للإدارة، سنة 1991، العدد 01، ص 61.
[3]) د/ زينب سلامة، الشهر التجاري في القانون المصري المقارن – السجل التجاري و شهر الشركات التجارية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، ط1، سنة 1987، ص 11.
[4]) د/ حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص61.

الألماني آثارا قانونية هامة، أهمها أن القيد في السجل التجاري شرط لاكتساب صفة التاجر، كما أن البيانات المدونة فيه يفترض صحتها و مطابقتها، و على من يدعي عكس ذلك إقامة الدليل عليه وإثباته.

ثانيا: السجل التجاري الفرنسي:

ظهر السجل التجاري في فرنسا منذ القرون الوسطى و كان يرتبط أساسا بنظام الطوائف، وبإلغاء نظام الطوائف اقتضى نظام السجل التجاري في أواخر القرن الثامن عشر إلى أنه ظهر مرة ثانية في فرنسا بعد قيام الحرب العالمية الأولى و كذا الشعور بالحاجة إلى وجوده بقصد حصر الشروط التجارية والوقوف على بينات مستغليها.

ويمكننا القول بأن التشريع الفرنسي بخصوص السّجل التجاري قد مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأت بقانون 18مارس 1914 واستمرت حتى صدور مرسوم 09 أوت 1953، وقد تميزت هذه المرحلة بصدور أول قانون ينظم السجل التجاري الفرنسي لسنة 1919،.....أن السجل التجاري لم يكن في ظل هذا القانون إلا مجرد سجل إداري يقوم بأي دور قانوني في الحياة التجارية، فلم يكن يترتب على القيد فيه اكتساب صفة التاجر كما أن بياناته لم تكن لها أية حجية على الغير كما أنه لم يكن الأداة الوحيدة للشهر في المواد التجارية[1].

وأمام هذا النقص التشريعي انتقد الفقه الفرنسي هذا القانون ولذلك صدرت عدة قوانين متلاحقة في 26 جوان 1920، وفي أول جوان 1923 وفي 30 أكتوبر 1935 وفي 25 أوت 1937 وفي 16 نوفمبر 1938، لكن بالرغم من كثرة هذه التشريعات الخاصة بالسجل التجاري الفرنسي، إلا أنه ظل محتفظا بمفهومه الأصلي، بكونه موسوعة إدارية ليست لها قيمة فعّالة[2].

المرحلة الثانية: تبدأ من صدور قانون 09أوت 1953 و يعد هذا التعديل إصلاح شاملا للسجل التجاري الفرنسي القديم باستثناء الجزء الجنائي إذ ظل كما هو دون تغير، كما أجريت عدة تعديلات على قانون السجل التجاري أهمها قانون 27ديسمبر1958 إلا أنه ظل نظاما إداريا و بالتالي لم يقدم جديدا في إدارة السجل التجاري ووظائفه من أجل ذلك جرى تعديل قانون السجل التجاري في 23 مارس 1967 وذلك بعد صدور قانون الشركات التجارية الجديد في 24 جويلية 1966 المعدل بمرسوم جانفي1968 وأخيرا قانون 1975 وقد تميزت هذه المرحلة بأن السجل التجاري الفرنسي أصبح أقرب

[1]) د/ مصطفى كمال طه – المرجع السابق، ص162 -163.
[2]) د/ زينب سلامة، المرجع السابق، ص12.

ما يكون إلى نظام السجل التجاري الألماني لما استحدثه من تعديلات أهمها أن القيد في السجل التجاري شرط لازم لمباشرة التجارة بالنسبة للأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري[1].

ثالثا: موقف المشرع الجزائري:

لقد حاول المشرع الجزائري أن يأخذ من مزايا كل من النظاميين الألماني و الفرنسي، باعتبار أن المشرع الجزائري أوكل مهمة السجل لجهة إدارية تتمثل في المركز الوطني للسجل التجاري، ولكن القضاء يشرف عليها و يقوم بمراقبتها، فضلا عن قيامه بالنظر في المنازعات الخاصة بها.

ولهذا يقول بعض الفقه أنه بهذا النهج الذي انتهجه المشرع الجزائري يكون قد اتخذ موقفا وسطا، بين السجل التجاري الألماني الذي يرتب على عملية قيد الاشهار القانوني ،وبين القانون الفرنسي الذي اعتبر السجل التجاري كأداة للإحصاء الاقتصادي في المجال التجاري فأسند مهمته إلى جهاز إداري، و مثله فعل المشرع الجزائري إذا اسند هذه المهمة إلى المركز الوطني للسجل التجاري و هو عبارة عن مرفق إداري.

أما البعض الأخر فقد ذهب للقول أن المشرع الجزائري يتجه إلى الأخذ بنظام السجل التجاري الألماني خاصة بعد عام 1990[2].

ويستنتج في الأخير أن المشرع الجزائري قد جمع بين كل وظائف السجل التجاري و المتمثلة في الوظيفة القانونية، و الوظيفة الإعلامية و الإحصائية و الاقتصادية و هذا وفقا للقانون 04-08 المتعلقة بشروط ممارسته الأنشطة التجارية، المعدل و المتمم بالقانون رقم 13-06، حيث أخذ بالوظيفة القانونية من خلال المواد 11.12.13.15.16 منه و المتعلقة بالإشهار القانوني، كما أخذ بالوظيفة الإعلامية للسجل التجاري من خلال المادة 16 منه، أما عن الوظيفة الإحصائية فتظهر من خلال الإحصائيات التيّ يقوم بها المركز الوطني للسجل التجاري، التيّ تساعد الدولة ي تحسين و تطوير مناخ الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: التعريف بالسجل التجاري:

للتعريف بالسجل التجاري لابد من إعطاء تعريف له توضيح أهميته ووظائفه

[1]) د/ قاستل نورالدين – المرجع السابق، ص22.
[2]) عمارة عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، (الأعمال التجارية التاجر، الشركات التجارية)، دار المعرفة- الجزائر- 2009، ص110.

أولا: تعريف السجل التجاري:

من الصعب وضع ذلك يعرفه البعض بأنه دفتر أو موسوعة رسمية للأشخاص الطبيعية والمعنوية التيّ تكتسب صفة التاجر و التيّ تمارس نشاط يرتبط بالتجار.

وبعبارة أخرى فالسجل التجاري نظام الغرض منه جمع المعلومات من التجار والمحال التجارية، وهذا النظام يقضي بإمساك سجل خاص تفيد فيه أسماء التجار أفراد كانوا أو شركات، وتدون فيه البيانات الواجب إشهارها عن كل منهم بحيث يخصّص لكل تاجر صفيحة يظهر فيها كل ما يهم الجمهور الوقوف عليه من المعلومات المتعلقة بحياته التجارية[1].

غير أنه و في دراسة قام بها أحد الباحثين[2]، في مجال السجل التجاري معتمدا في دراسته على تعريف الأستاذ الدكتور على قبال إلا أنه لم يرجعه كتعريف جامع مانع للسجل التجاري، مقترحا بذلك تعريف على النحو التالي: "السجل التجاري نظام للإشهار التجاري، تثيره جهة رسمية مخولة قانونا بذلك، ويهدف هذا النظام إلى ضبط و تنظيم التجارة وذلك بتجميع المعلومات عن القائمين بالنشاط التجاري وأنشطتهم تحقيقا للوظائف التيّ يقررّها المشرع للسجل وتم القيد فيه حسب الإجراءات التيّ يحددّها القانون". وقد ذهب البعض[3] إلى تعريف السجل التجاري رغم إقراره بصعوبته بأنه "دفتر كبير يضم كل البيانات المتعلقة بشخصه و نشاطه التجاري، وبهذا يعتبر إجراء القيد كوسيلة الإعلام إضافة للاستثمار وذلك لمعرفة عددّ التجار والنشاطات الممارسة لكل من يهمه الأمر بالإطلاع على بيانات التاجر المتعامل معه".

وعليه يستنتج بأن السجل التجاري هو سجل عام تمسكه جهة رسمية قضائية أو إدارية مركزية أو إقليمية، تدون فيه كل المعلومات المتعلقة بالتاجر سواء التاجر الطبيعي أو التاجر الشخص المعنوي وتكون تلك البيانات حجة على هؤلاء التجار أو على الغير متى كانت صحيحة غير مزيفة كما يهدف السجل التجاري إلى تحقيق عدة وظائف.

---

[1]) د/ زينب سلامة، المرجع السابق، ص7.

[2]) التيجاني ولد شيخنا، دور السجل التجاري في ضبط و تنظيم التجارة في موريطانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق، فرع القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007/2006، ص12.

[3]) زايدي خالد، القيد في السجل التجاري، رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سنة 2007، ص11.

ثانيا: أهمية السجل التجاري

للسجل التجاري أهمية بالغة باعتبار أن المعاملات التجارية تقوم أساسا على الثقة و الائتمان، ومن ثم فإن دعم الائتمان التجاري يقتضي شهر المركز القانوني للتاجر، و العناصر المختلفة التيّ يتألف منها نشاطه التجاري، بثا للثقة و الاطمئنان في نفوس المتعاملين معه و تسهيل عمليات التجارة، وهذا لن يكون إلا من خلال السجل التجاري نظرا لكونه آلية قانونية فعّالة تعرف التاجر على الغير[1].

ثالثا: وظائف السجل التجاري:

تتّعددّ وظائف السجل التجاري و تختلف حسب طبيعة النظام المتبع إذ يتسع ما مداه أو ينكمش تبعا للنظام الذيّ تختاره كل دولة لها.

أ. **الوظيفة القانونية:** يعتبر القيد في السجل التجاري شرطا لاكتساب صفة التاجر إذا كان الشخص لا يحترف إحدى الحرف التجارية المنصوص عليها في المادة الأولى من التقنين التجاري الألماني، و بهذا يؤدي السجل التجاري الألماني وظيفة إزالة الصعاب التيّ يثيرها التاجر عن غير التاجر[2]، فيما تذهب بعض التشريعات الأخرى إلى اعتبار القيد في السجل التجاري شرط لاكتساب الثبوتية التجارية الشخصية المعنوية.

ب. **الوظيفة الاستعلامية:** يجوز للشخص أن يحصل من مكتب السجل التجاري على البيانات الخاصة بالتاجر فردا أو شركة أو فرعا أو وكالة و ذلك حتى يتمكن من الوقوف على الصورة الحقيقية للمركز المالي للتاجر وهذا حق الطالب ولا يجوز لمكتب السجل التجاري الامتناع عن إعطائها.

ج. **الوظيفة الإحصائية:** يسمح ببيان عدد المؤسسات التجارية فردية كانت أو جماعية الموجودة على التراب الوطني أو بتعبير أخر يحددّ عددّ التجار. التجار المسجلين في السجل التجاري سواء كان التاجر شخصا طبيعيا أو معنويا سواء كان المعني بالأمر وطنيا أو أجنبيا فالدولة في حاجة إلى جمع كافة المعلومات التيّ من شأنها إقامة الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص عددّ المؤسسات التجارية ومقدار رأس المال المستثمر[3].

---

[1]) حلو أبو حاو، المرجع السابق، ص60.
[2]) د/ زينب سلامة، المرجع السابق، ص23.
[3]) د/ فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر الحرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، لسنة1995، ص 213 – 214.

د. **الوظيفة الرقابية:** إلى جانب الدور الإحصائي الذي يؤديه السجل التجاري بحيث يعطي للقائمين على تخطيط اقتصاد الدولة صورة واضحة عن الوضع التجاري و الصناعي في البلد، و يمكنهم بالتالي من الرقابة عليه و توجيهه بما يسبق و الهداف اقتصادية للدولة[1].

ه. **الوظيفة التنظيمية:** يستفاد من استقراء كافة النصوص المتعلقة بالسجل التجاري، أن المشرع الجزائري تدخل في هذا المجال قصد بيان الهيئة المختصة بمسك السجل التجاري و تحديد الأشخاص الخاضعين للقيد فيه، كما تطرق إلى مسائل عديدة بالإجراءات الواجب استكمالها للقيد في السجل التجاري و الشطب منه.

و. **الوظيفة الإشهارية:** قد يترتب على القيد في السجل التجاري شهر كل ما يتعلق بالمتجر أو التاجر مما يكون له أثر قانوني، و بذلك يصبح السجل أداة الشهر القانوني في شؤون التجارة، وتعير كل البيانات الواجب قيدها مفروضا العلم بها من كافة الناس بالقدر الذيّ تم فيه الإشهار، فيجوز الاحتجاج بالبيانات المعلنة[2]، أما غيرها فلا يجوز الاحتجاج بها على الغير و هذا ما أخذ به قانون التجارة الألماني.

الفرع الثالث: السجل التجاري الإلكتروني

لقد شهد المركز الوطني للسجل التجاري قبل عام 2013 تطورات هامة في أدائه للمهام المنوطة به، وهذا بعد عصرنته للنظام المعلوماتي الخاص به، من خلال إحداث نظام التسيير الإلكتروني للوثائق، الذيّ يسمح بالتبادل الفوري للمعلومات غير الوسائل الإلكترونية.

أولا: مفهوم السجل التجاري الإلكتروني

لبيان مفهوم السجل التجاري الإلكتروني لابد من معرفة أسباب تبني نظام السجل التجاري الإلكتروني في الجزائر.(أ) و بعد ذلك البحث عن المقصود بالسجل التجاري الإلكتروني (ب).

أ. أسباب تبني نظام السجل التجاري الإلكتروني في الجزائر

بالنظر إلى أنّ العالم يشهد اليوم عصر علميا و عمليا جديد يطلق عليه عصر المعلومات أو عصر ثورة المعلومات[3]، و عليه فإن التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، والذيّ امتد تأثيره إلى كافة جوانب الحياة العامة، أحدث تغيرا جوهريا في شكل و دور الإدارات

[1]) د/ زهير عباس كرين، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، المحل التجاري، العقود التجارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 1997، ص 160.
[2]) د/ زينب سلامة، المرجع السابق، ص 27.
[3]) لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود والتجارة والإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 07.

والأجهزة الحكومية و علاقاتها مع بعضها البعض و مع المواطنين حيث ظهرت العديد من المصطلحات الجديدة كالتجارة الإلكترونية، و الإدارة الإلكترونية و الصفة الكترونية، هذه التطورات المشاركة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أدت إلى ظهور الحكومة الإلكترونية كبديل عن الحكومة التقليدية[1]، مما سمح بظهور مفهوم جديد للخدمة العامة.

ب- المقصود بالسجل التجاري الإلكتروني

إنّ البدايات الأولى للسجل التجاري الإلكتروني بدأت في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية الذيّ أطلق عام 229 كما يتطلب الأمر إبراز إمكانية السجل التجاري الإلكتروني بين بعض الأنظمة المشابهة له.

1- السجل التجاري الإلكتروني ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية

حيث تتمثل هذه العملية إلزامية إلى رفع نجاعة النشاط الاقتصادي في إنشاء قاعدة بيانات آلية إلكترونية لجميع و إلكترونية لجميع الشركات[2]، و عليه شرعت الحكومة الجزائرية في دراسة مشروع إطلاق السجل التجاري الإلكتروني، حيث تم الإعلان عن عملية إعادة هيكلة السجل التجاري عن طريق وضع نظام السجل التجاري الإلكتروني والذي هو عبارة عن بطاقة مغناطسية ،و يهدف السجل التجاري الالكتروني إلى المساهمة في الحد من مظاهر التحايل و الممارسات التجارية غير القانونية والغش التجاري و الاقتصادي و من ثم القضاء على كل أنواع التزوير.

2- مكانة السجل التجاري الإلكتروني بين بعض الأنظمة المشابهة له:

قصد توضيح نظام السجل التجاري الإلكتروني ينبغي إبراز مكانته بين الأنظمة المشابهة له، كالتجارة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية.

2-1 التجارة الإلكترونية: يعرفها البعض على أنها: "جميع المبادلات و المعاملات التيّ يستخدم في انجازها و تنفيذها إحدى وسائل الاتصال الحديثة من جانب التاجر شخصا طبيعي أو معنوي، وتشمل إبرام العقود و الدفع، و التسليم، و كل ما يتعلق بالتعاملات التجارية متى استخدمت الوسائل الالكترونية كليا أو جزئيا في إبرامها".

[1]) ناجي الزهراء، التجربة الجزائرية وتنظيم المعاملات الإلكترونية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، المنعقد يومي 28-29 أكتوبر 2009، بأكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، ص 01.
[2]) تقرير صادر عن اللجنة الإلكترونية حول الجزائر الإلكترونية، منشور في الموقع الرسمي لوزارة الإتصال، ص20.

2-2 الإدارة الإلكترونية: تم تعريفها بأنها: "تنفيذ كافة المعاملات و الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات و قواعد البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، بما يدعم كفاءة و فعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالب الخدمة ومقدمها[1]"

3-2 الحكومة الإلكترونية: هي "عملية تغييّر و تحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية و تحجيم الفساد و تنظيم العائد وتخفيض النفقات[2]".

ثانيا: الإطار القانوني للسجل التجاري الإلكتروني:

لقد تبني المشرع الفرنسي السجل التجاري الإلكتروني عام2005، و هذا بعد تعديله للمرسوم المتعلق بالسجل التجاري رقم84-406أما عن المشرع الجزائري فقد نص على السجل التجاري الإلكتروني طبقا للمادة 05 مكرر من القانون رقم 13-06 المتضمن تعديل القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

حيث نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على مايلي: "يمكن القيد في السجل التجاري بطريقة الكترونية" أما الفقرة الثانية من نفس المادة فقد تضمنت "يمكن إصدار مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني يحدّد نموذجه عن طريق التنظيم".

و نصت المادة 03 في فقرتها الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر على مايلي: "طبقا لأحكام المادة 05 مكرر من القانون رقم 04-08 المعدل و المتمّم، يمكن أن يتم التسجيل في السجل التجاري و إرسال الوثائق المتعلقة بها بالطريقة الإلكترونية، وفقا للإجراءات التقنية للتوقيع والتصديق الالكتروني أما الفقرة الثانية من المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، فقد نصت على أنّه "يمكن تسليم مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني".

و بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، خاصة المادة 03 منه بفقرتيها الأولى و الثانية، و بعد صدور القانون رقم 15-04 الذيّ يحددّ القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونين و المراسيم التنفيذية التابعة له لاسيما المرسوم 16-134 المؤرخ في 25 أبريل 2016 الذيّ يحدد تنظيم المصالح التقنية و الإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها والمرسوم التنفيذي[3] رقم 16-135 المؤرخ في 25 ابريل 2016 الذيّ يحددّ طبيعة السلطة

[1]) توفيق عبد الرحمن، الإدارة الإلكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، سنة 2003، ص 96.
[2]) ديالا جميل الرازي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، سنة 2012، ص 196.
[3]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 26، المؤرخة في 28 أفريل 2016، ص 9

الحكومية للتصديق الإلكتروني وتشكيلها وتنظيمها و سيرها، و المرسوم التنفيذي[1] رقم 16-142 المؤرخ في 05 ماي 2016 الذيّ يحددّ كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا.

يستنتج أن المشرع الجزائري قد هيأ الأرضية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، و جسد بعضا من جوانب مشروع الجزائر الإلكترونية على أرض الواقع.

ويجب الإشارة إلى أنه تم الشروع الفعلي في استخدام السجل التجاري الإلكتروني بتاريخ 16مارس2014 على مستوى ولاية الجزائر كمشروع تجريبي. أما بالنسبة لاستخدام مستخرج السجل التجاري الإلكتروني كنموذج جديد على شكل بطاقة ممغنطة ، فكان من المتوقع دخوله حيّز التنفيذ عبر كل الولايات بداية من عام 2015، لكن هذه العملية تم الشروع فيها و كان آخر أجل للتسجيل السجل الإلكتروني في 11 أبريل 2019 لكن تم تمديد هذا الأجل لغاية 31 جويلية من السنة الجارية وهذا لتعميمه وتمكين جميع المسجلين في السجل العادي من التسجيل الكترونيا.

كما صدر مرسوم تنفيذي رقم 19-89 المؤرخ في 05 مارس 2019 يحدد كيفيات حفظ السجلات المعاملات التجارية الإلكترونية و إرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، و هذه للإشارة فقط حسب المادة الأولى منه[2].

ويهدف كل هذا إلى عصرنة القطاع و مواكبة التطور التكنولوجي العالمي المسجل في هذا المجال، وبالتالي معاصرة كل مظاهر و ظواهر الغش التيّ يعرفها قطاع التجارة، و كذلك التحايل بالغش في السجلات التجارية و تزويرها [3].

كما صدرت تعليمة تحمل رقم 2019/008 المؤرخة في 03جانفي 2019 و التيّ تحوز إعفاء جميع التجار و المتعاملين الاقتصاديين المعينين بعمليات استخراج السجل التجاري الإلكتروني التيّ تنتهي مطلع شهر جويلية القادم من التدابير و الإجراءات الحكومية الأخيرة التيّ اتخذتها الوزارة الأولى.

و في تعليمة من المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري و الموجهة إلى مأموري الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري بالولايات فإنه إذا تعذر على التاجر استظهار جدول الضرائب المطهرة عند إيداع ملف شطب السجل التجاري قبول شهادة الوصفية الجبائية المسلمة من طرف مصالح الضرائب المختصة، إلاّ أنّ هذه التعليمة ألغيت فما بعد بالإضافة إلى عدة تعديلات أخرى أهمها المرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 5 أفريل 2018 يحددّ نموذج مستخرج السجل

---

[1]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 28، المؤرخة في 08 ماي 2016، ص 12.

[2]) المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 19-89، المؤرخ في 5 مارس 2019، ص 17.

[3]) المشروع التمهيدي المتعلق بالقانون رقم 13-06 المتضمن تعديل القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية، الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الثلاثاء 23 أفريل 2013، السنة الأولى رقم 39 المؤرخة في 13 ماي 2013، ص 05.

الإلكتروني الصادر بواسطة إجراء الكتروني الذيّ ينص "على التجار غير الحائزين السجل التجاري المزودّ بالرّمز الإلكتروني س-ت-أ طلب تعديل مستخرجات سجلاتهم التجارية لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختصة إقليميا بغرض الحصول على الرمز الإلكتروني "س-ت- أ".

تظل مستخرجات السجل التجاري غير المزودة بالرمز الإلكتروني صالحة لمدة سنة واحدة ابتداء من نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية[1].

و أيضا إدراجه رمزا الكترونيا يدعى س- ت- إ و هو عبارة عن شفرة بيانية تتضمن معطيات و معلومات مشفرة حول التاجر[2].

المطلب الثاني: التطور التشريعي للسجل التجاري في التشريع الجزائري.

بالنظر إلى أنّ السجل التجاري الجزائري قد عرف العديد من التطورات الهامة منذ إنشائه إلى غاية الوقت الحاضر، فإن دراسة هذا التطور التشريعي كانت عبر مرحلتين، المرحلة الأولى و هي قبل إصلاحات عام 1990، أما المرحلة الثانية ما بعد إصلاحات عام 1990.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل إصلاحات 1990.

أولا: الفترة الأولى من 1962 إلى 1983

إنّ المشرع الجزائري أجاز تطبيق النصوص القانونية الفرنسية التيّ كان معمول بها إلى تاريخ 3 يوليو 1962 شريطة ألا تمس بالسيادة الوطنية و بقيت هذه الأحكام سارية المفعول إلى تاريخ صدور الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري و ذلك رغم إلغاء القانون 157/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 بموجب الأمر رقم 29/73 المؤرخ في 25 يوليو 1973 إلا أنّ مواصلة تطبيق هذه الأحكام ترجع إلى كون هذا الأمر لم يكن يتضمن أحكاما جديدة و بديلة تحل محلها[3].

و قد جاءت المراحل التالية المتعاقبة لتؤكد مدى اهتمام المشرع الجزائري بالقيد في السجل التجاري، بحيث كانت مرحلة 1963 إلى مدى 1979 ينظر فيها إلى السجل التجاري بوصفه وثيقة تسلم على أساس تصريح غير مراقب إلى كل شخص يرغب في مزاولة نشاط تجاري و كانت آنذاك تسلم الوثيقة على مستوى مكاتب ضبط المحاكم و ترسل نسخة من القيد إلى المركز الوطني للسجل التجاري الذيّ كان دوره في تلك الفترة مقتصرا على جميع النسخ المرسلة إليه و تجهيز الفهرس الرسمي

[1]) المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أفريل 2018 اذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الصادرة، الجريدة الرسمية العدد 21، ص 07.
[2]) المادة 02-03، المرسوم التنفيذي رقم 18-112، السالف الذكر.
[3]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 216.

للمتعاملين الاقتصاديين ثم تمكين كل راغب من المعلومات المتواجدة لديه عن طريق النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، و التعريفات عن الأسبقية و الإحصائيات التيّ كانت عامة و غير مدققة. و نتيجة لهذا النظام التسامحي و المزدوج (المكاتب الضبط و المراكز) كلا خصت في تعددّ التسجيلات العشوائية للنشاطات التجارية المصرح بها تسجيلات لم تعد تدل على الواقع الميداني و أصبح من الصعب التحكم فيها ومتابعتها أو مراقبتها[1].

و أمام هذه الوضعية الفوضوية التيّ أصبح يعاني منها المجال التجاري أقرت السلطات الحكومية ضرورة مراجعة و معالجة الموقف، فظهرت فكرة إصلاح نظام السجل التجاري و تجسدت هذه المرحلة بالنصوص التنظيمية التالية:

- ❖ المرسوم رقم 15/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتضمن تنظيم السجل التجاري.
- ❖ المرسوم رقم 16/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتضمن إعادة التسجيل في السجل التجاري.
- ❖ المرسوم رقم 258/83 المؤرخ في 16 أفريل 1983 المتعلق بالسجل التجاري.

أ. محتوى المرسوم رقم 15/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتضمن تنظيم السجل التجاري.

يعتبر هذا المرسوم أول نص قانوني صدر في هذا المجال لتنظيم الحياة التجارية و أهم ما ورّد فيه من خلال مواده 28 مايلي:

1) **تحديد الهدف من السجل التجاري:** و هو أن يقيد فيه ضمن الشروط المحددة في هذا المرسوم كل شخص طبيعي يحمل صفة التاجر في نظر التشريع الجزائري، و يمارس أعماله التجارية فوق التراب الوطني و كذلك كل شخص معنوي تجاري شكلا أو موضوعا مقره في الجزائر.

2) **تحقيق و حدودية مسك السجل التجاري**: أصبح مسك السجلات التجارية المحلية التيّ كانت قبل ذلك في أيدي كتاب الضبط من اختصاص المركز الوطني للسجل التجاري[2].

3) **وضع لسجل التجاري الصلاحيات و الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري تحت تصرف المركز الوطني للسجل التجاري:** كلف المرسوم 15/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المركز الوطني للسجل التجاري على الخصوص بأن يجمع على المستوى الوطني عن كل شخص مسجل، كل المعلومات المتعلقة به و المسجلة به و المسجلة في السجلات المحلية و أن يسهر بالتعاون عند الاقتضاء مع المصالح المختصة الطبيعيين و المعنويين المسجلين في السجل التجاري، و أيضا مراقبة تصريحات

[1]) وزارة العدل، الندوة الوطنية للقضاء التجاري، سنة 1995، ص 249.
[2]) المادة 1/3 من المرسوم 79-15 المؤرخ في 28 يناير 1979، المتضمن تنظيم السجل التجاري، السالف الذكر، ملغى.

الخاضعين للتسجيل في السجل التجاري و العلم على نشر النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التيّ تدرج فيها إجباريا مختلف المنشورات التنظيمية.

4) **مساهمة السلطات المعنية في عمليات تطهير و تنظيم القطاع التجاري:** لا يقبل أي قيد جديد في السجل التجاري إلا إذا قدم الخاضع علاوة على الوثائق المذكورة في المادة 10 من المرسوم رقم 15/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتعلق بتكوين ملفات التسجيل، التعديل و الشطب، شهادة يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي، تثبت المنفعة الاجتماعية و اقتصادية للنشاط التجاري المزمع ممارسته وتوفر المحل على شروط النظافة و الصحة المطلوبين[1].

ب. محتوى المرسوم رقم 16/79 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتضمن إعادة التسجيل في السجل التجاري:

إنّ هذا المرسوم ورّد مدعما للإصلاحات التيّ بدأتها الدولة بالمرسوم 15/79 السالف الذكر لغرض القضاء على الحالة الفوضوية التيّ كان يقوم عليها نظام السجل التجاري، حيث أنّ الحرية التيّ كانت ممنوحة لكل شخص في إنشاء محل تجاري احترام الإجراءات الإدارية[2].

و الذيّن لا يبادرون بإعادة تسجيل أنفسهم في الآجال المحددّة يتعرضون للغلق الإداري، كما أعطى قرار الغلق إلى الوالي بناء على اقتراح من المركز الوطني للسجل التجاري و مديري الولايات للتجارة و المنافسة.

و يمكن القول أنّ كل من المرسوم 15/79/ و 16/79 ورد السببين الرئيسين هما:

- تطهير المحيط التجاري.
- إقامة الميكانيزمات الكفيلة للتعرف بدقة على تطور النشاطات التجارية[3].

ج. محتوى المرسوم رقم258/83 مؤرخ في 16 أبريل سنة 1983 المتعلق بالسجل التجاري:

كان القيد التجاري فيما سبق يؤخذ به كوسيلة إشهارية و فقط و ابتداء من تاريخ 16 أبريل سنة1983 و بعدها، أصبح القيد في السجل التجاري مطالب بأخذ دور أداة اقتصادية، موقف نص عملية المرسوم رقم 253/83 الذيّ أقر الإصلاح الثاني للسجل التجاري و جعل منه أداة تدخل اقتصادي، من صلاحيته التعرف و المراقبة المسبقة للنشاطات التجارية.

---

[1]) المادة 11 من المرسوم 79-15 المؤرخ في 25 يناير 1979 المتضمن تنظيم السجل التجاري، السالف الذكر، ملغى.
[2]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 219.
[3]) قاستل نور الدين، المرجع السابق، ص 39.

ثانيا: الفترة الثانية من 1984 إلى 1989:

نظرا للسلبيات التيّ كانت تحتويها تشريعات الفترة الأولى أدت بالمشرع الجزائري إلى التدخل من جديد للحد من تلك السلبيات التيّ واجهت الخاضعين للقيد في السجل التجاري، و قد عرفت هذه المرحلة تدخلات عدة للمشرع الجزائري محاولة منه لتفادي تلك السلبيات.

محتوى المرسوم رقم 229/88 المؤرخ في 05نوفمبر 1988 يتضمن تحقيق شروط التسجيل في السجل التجاري:

نص المرسوم 229/88 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 على إزالة تلك السلبيات التيّ احتوتها التشريعات السابقة و تقديم إصلاحات جديدة تتماشي و التوجهات الجدية التيّ تشهدها البلاد، و من بين ما تضمنته هذا المرسوم من إصلاحات نذكر أهمها:

1) توضيح وضعية الحرفي القانونية:

لا يخضع الحرفيون و التعاونيات الحرفية للتسجيل في السجل التجاري طبقا لأحكام القانون رقم 88-16 المؤرخ في 10مايو 1988[1] ، عكس ما كانوا ملزمين به في التشريعات السابقة.

2) إلغاء شهادة المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية:

كانت هذه الوثيقة إجبارية لممارسة التجارة، و كان يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد دراسته نتائج التحقيق الذيّ يبين مدى مطابقة النشاط المزمع القيام به بالصحة و الأمن و احتياجات المستهلكين.

3) إلغاء الأحكام الخاصة بالمؤمنين الموزعين و بالتجارة المتعددة[2]:

كانت أحكام المرسوم رقم 258/83 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1983 تسمح باللجوء إلى المؤمنين موزعين لضمان توزيع منتجات المؤسسات الالكترونية خاصة في المناطق التيّ تشملها خدمات الهياكل العمومية شمولا تاما و ذلك بمضمون نص المادة 23 منه إلا أنها ألغيت بموجب نص المادة 03 من المرسوم 88-229 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988.

[1]) المادة 01 من المرسوم رقم 88-229، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، المتضمن تحقيق شروط التسجيل في السجل التجاري، السالف الذكر، ملغى.
[2]) المادة 03 من المرسوم 88-229 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، المتضمن تحقيق شروط التسجيل في السجل التجاري، السالف الذكر، ملغى.

كما ألغيت نفس المادة الرخصة التيّ يمنحها رئيس المجلس الشعبي البلدي لممارسة التجارة المتعددّة بالإضافة إلى تحقيق الوثائق الواجب تقديمها للقيد في السجل التجاري.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد إصلاحات عام 1990.

بعد صدور الدستور الجزائري[1] ، لعام 1989 تم التخلي عن النظام الموجه من قبل الجزائر وتم تبني نظام اقتصاد السوق، الذيّ يدعو إلى ترك المبادرة للفرد و حريته الكاملة في ممارسة التجارة، وبعد عام 1990 تم تبين إصلاح شامل للسجل التجاري الجزائري و كان هذا عبر فترتين الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 2003 و الفترة الثانية من عام 2004 إلى غاية يومنا هذا.

أولا: الفترة الأولى من 1990 إلى 2003

لقد عرفت هاته الفترة صدور عدة قوانين و مراسيم متعلقة بالسجل التجاري سيتم بيانها وفقا للنقاط التالية:

1) **صدور القانون المتعلق بالسجل التجاري:** بموجب القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري.

و بالعودة إلى أحكام القانون رقم 90-22 السالف الذكر، يلاحظ أنه قد تضمن عدة إصلاحات خاصة بالسجل التجاري، حيث تتلخص أهم تلك الإصلاحات[2]، بأن يصبح السجل التجاري عقد رسمي ولا يطعن فيه إلا بالتزوير، تسليم سجل تجاري واحد.

2) **تغير الوصاية على المركز الوطني للسجل التجاري:** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-355 المؤرخ في 10نوفمبر 1990، الذيّ ينهي وصاية الوزير المنتدب لتنظيم التجارة على المركز الوطني للسجل التجاري، و بصفة تحت إشراف وزير العدل.

3) تعديل أول لقانون السجل التجاري رقم 90-22 وفقا للقانون 91-14 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991، المتضمن تعديل قانون السجل التجاري90-22.

4) **إصدار القانون المتعلق بالمركز الوطني للسجل التجاري: طبقا** للمرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 18 فبراير 1992.

---

[1]) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 نوفمبر 1989، في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 09 ، المؤرخة في 01 مارس 1989، ص 234.

[2]) فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 389 – 393.

5) إصدار القانون المتعلق بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري: المرسوم التنفيذي رقم 92-69 المؤرخ في فبراير 1992.

6) **تعديل ثاني لقانون السجل التجاري رقم 90-22:** بناء على الأمر رقم 96-07 المؤرخ في 10يناير 1996، المتضمن تعديل قانون السجل التجاري رقم 90-22.

7) **تعديل بعض المواد من القانون التجاري المتعلقة بالسجل التجاري:** بناء على الأمر[1]، رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، المتضمن تعديل الأمر 75-59المؤرخ في 26سبتمبر195 المتعلق بالقانون التجاري.

8) **استحداث مدونة الأنشطة الاقتصادية:** وفقا للمرسوم التنفيذي[2]، رقم 97-39 المؤرخ في 18 يناير 1997.

9) **تنظيم النشاطات و المهن المقنّنة:** طبقا للمرسوم التنفيذي[3]، رقم 97-40 المؤرخ في 18 يناير1997، المتعلق بمعايير تحديد النشاطات و المهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها.

10) **تحديد شروط القيد في السجل التجاري:** بموجب المرسوم 97-41.

11) **إعادة قيد التجار:** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-42 المؤرخ في 18يناير 1997، المتعلق بإعادة قيد التجار الشامل.

12) **تغيير الوصاية على المركز الوطني للسجل التجاري للمرة الثانية:** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-90 المؤرخ في 17 مارس 1997.

13) **تعديل القانون المتعلق بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري:** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-97 المؤرخ في 9791 المؤرخ في 17 مارس 1997.

14) **تعديل القانون المتعلق بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري:** وفقا للمرسوم التنفيذي قم 97-92 المؤرخ في 17مارس 1997.

15) **إصدار القرار الوزاري المؤرخ في 18 أوت 1997:** المعدل و المتمم للقرار المؤرخ في 03مارس 1997.

16) **إضافة بعض الشروط للقيد في السجل التجاري:** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-322 المؤرخ في 26 أوت 1997.

---

[1]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المؤرخة في 11 ديسمبر 1996، ص 04، معدل ومتمم.

[2]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، المؤرخة في 19 جانفي 1997، ص 06، ملغى.

[3]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، المؤرخة في 19 جانفي 1997، ص 07، ملغى.

17) **إضافة بعض المواد للمرسوم التنفيذي رقم 97-42** المتعلق بإعادة قيد التجار بمقتضى المرسوم التنفيذي[1]، رقم 97-323 المؤرخ في 26 أوت 1997.

18) **إصدار القرار الوزاري[2]، المؤرخ في 30مارس 1998:** المتضمن مراجعة التعريفات التيّ يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري.

19) **تعزيز صلاحيات المركز الوطني للسجل التجاري:** بمقتضى المرسوم التنفيذي[3] رقم 98-109 المؤرخ في 04 أبريل 1998، الذيّ يحددّ كيفيات تحويل الصلاحيات المخولة لمكاتب الضبط.

20) **إصدار القرار الوزاري المؤرخ في 28 جوان 1998.**

21) إضافة بعض المعايير النشاطات والمهن المقننة 2000-313 المؤرخ في 14أكتوبر2000.

22) **إلزامية تبليغ المركز الوطني للسجل التجاري من طرف بعض الأجهزة:** المرسوم 2000-318 المؤرخ في 16أكتوبر 2000.

23) تغيير محتوى مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري طبقا للمرسوم رقم 2000-334 المؤرخ في 26 أكتوبر 2000.

24) **إصدار القرار الوزاري المؤرخ في 29جوان 2001:** الذيّ يحددّ شروط و كيفيا تسيير اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمجانسة النصوص المتعلقة بالمهن و النشاطات المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري.

25) **تعديل القانون المتعلق بالمركز الوطني للسجل التجاري:** بموجب المرسوم رقم 01-230 المؤرخ في 07 أوت 2001.

26) **تعديل محتوى مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري:** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم20-139 المؤرخ في 16 أبريل 220.

27) **تعديل القانون المتعلق بالمركز الوطني للسجل التجاري:** المرسوم رقم 03-266 المؤرخ في 05 أوت 2003.

28) **تعديل بعض شروط القيد في السجل التجاري:** طبقا للمرسوم رقم 03-453 المؤرخ في 01 ديسمبر 2003، المتضمن تعديل التنفيذي رقم 97-41.

يستنتج من خلال دراسته التطور التشريعي للسجل التجاري الجزائري في الفترة ما بين 1990-2003، أنه بصدور القانون رقم 90-22 المتعلق بالسجل التجاري المعدل و المتمم، حاول

[1]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، المؤرخة في 27 أوت 1997، ص 10.
[2]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، المؤرخة في 21 جوان 1998، ص 30، ملغى.
[3]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، المؤرخة في 05 أفريل 1998، ص 09، ملغى.

المشرع الجزائري إعادة النظر في التنظيم الخاص بالسجل التجاري حتى يتمكن من الأخذ بعين الاعتبار جميع الأشخاص المعنيين بالأمر، كما حولت مختلف المراسيم التنفيذية الصادرة في هاته الفترة توضيح سير السجل التجاري و دور الإشهار القانوني، و كذا إعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ومحتواها[1]، وفي نفس الوقت بينت النظام الأساسي القابل للتطبيق على مأموري المركز الوطني للسجل التجاري.

ثانيا: الفترة الثانية من 2004 إلى يومنا هذا:

في هذه المرحلة أولى المشرع الجزائري عناية بالغة بالسجل التجاري حيث قام بإصدار ترسانة تشريعية هاته لتنظيمه، و من أهم القوانين التيّ صدرت في هاته الفترة القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 لمعدل و المتمم، الذيّ يتعلق بشروط ممارسته الأنشطة التجارية، و يجب الإشارة إلى أنّ أغلب مواد القانون رقم 04-08 السالف الذكر تنظم أحكام السجل التجاري، كما...هذا القانون ألغى جزئيا القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري المعدل والمتمم.

أما عن أسباب تبني القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسته النشطة التجارية فإن مشروع هذا القانون يندرج في إطار تحديث النظام التشريعي الساري المفعول ومجانسته، كما أن مشروع هذا القانون يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- ❖ وضع إطار التشريعي للتجاوب والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الحالية وإعادة الشفافية إلى المعاملات التجارية بصفة دائمة.
- ❖ النص على مخالفات جديدة غير منصوص عليها في النظام التشريعي و التنظيمي، المعمول به، للمساهمة في محاربة السوق غير التشريعي، و لاسيما منع إيجار السجلات و لك بحضر الممارسة التجارية عن طريق الوكالة و عليه فقد صدرت عدة مراسيم تنظيمية و قرارات وزارية تتعلق كلها بالسجل التجاري، بعد عام 2004 كما صدر تعديل القانون رقم 04-08 السالف الذكر عام 2013، وسيتم تناولها وفقا للنقاط التالية:

1) القرار الوزاري المؤرخ في 14 أبريل 2004 المعدل و المتمم، الذي يحدد التعريفات التيّ يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات التجارية و الإعلانات القانونية.

[1]) فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 403 – 404.

2) القرار الوزاري المؤرخ في 14 أبريل2004 الذيّ يحدد التعريفات التيّ يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات العمومية للبيوع و رهون حيازة المعاملات التجارية وأدوات و معدا التجهيز.

3) المرسوم التنفيذي رقم 06-197 المؤرخ في 31 ماي2006، الذيّ يحدد شروط إرسال المركز الوطني للسجل التجاري المعلومات المتعلقة بعمليات قيد السجلات التجارية و تعديلها و شطبها.

4) المرسوم التنفيذي رقم 06-222 المؤرخ في 21 جوان 2006، الذيّ يحددّ نموذج مستخرج السجل التجاري و محتواه.

5) المرسوم التنفيذي رقم 06-454 المؤرخ في ديسمبر 2006 المتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب.

6) المرسوم التنفيذي رقم08-43 المؤرخ في 03 فيفير2008.

7) الأمر رقم 10-01[1] المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

8) المرسوم التنفيذي رقم11-37 المؤرخ في 06فيفير2011 الذيّ يعدل و يتمم المرسوم رقم92-68 لمؤرخ في 18فيفري1992 المعدل و المتمم.

9) المرسوم التنفيذي رقم13-140المؤرخ في 10أبريل2013 الذيّ يحدد شروط ممارسة الأنشطة غير القارة.

10) القانون رقم13-06[2] المؤرخ في 23 يوليو2013، المعدل و المتمم للقانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

وتتلخص أهم التعديلات التيّ جاء بها القانون رقم 13-06 السالف الذكر في التقليص من عددّ الجنايات والجنح المانعة من القيد في السجل التجاري غلى 06 فقط بدل من 14.

11) المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المؤرخ في 03 مايو2015 الذيّ يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري.

12) المرسوم التنفيذي رقم15-234 المؤرخ في 29أوت2015 الذيّ يحددّ شروط و كيفيات ممارسة الأنشطة و المهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

13) المرسوم التنفيذي رقم15-249 المؤرخ في 29 سبتمبر2015 الذيّ يحددّ محتوى تمحور وكذا شروط تسيير وتحسين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

[1]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المؤرخة في 29 أوت 2010، ص 02 – 17
[2]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، المؤرخة في 31 جويلية 2013، ص 33.

14) المرسوم التنفيذي رقم 16-136 المؤرخ في 25 أفريل 016 الذيّ يحدّد كيفيات ومصاريف إدراج الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

15) المرسوم التنفيذي رقم13-84 المؤرخ في 06فيفر2013 الذيّ يحدّد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و المخالفات الخطيرة.

16) القانون رقم16-09[1] المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإشهار.

17) المرسوم التنفيذي رقم 16-321 المؤرخ في 13ديسمبر2016 المتعلق بكيفيات ولوج الديوان الوطني للإحصائيات إلى قواعد بينات المركز الوطني للسجل التجاري و إجراءات تطبيقه.

18) المرسوم التنفيذي رقم 19-89[2] المؤرخ في 05مارس2019 يحدّد كيفيات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية و إرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري.

و يستخلص ممّا تقدم أن صدور هاته الترسانة التشريعية الهامة بعد هام 2004 لخير دليل على حد من المشرع الجزائري، لوضع نظام قانوني فعّال لتنظيم السجل التجاري يستجيب للمتطلبات التيّ تمتاز به المعاملات التجارية من مرونة و سرعة في الإجراءات و ضرورة مواكبة العصرنة، حيث أصبح ينظر إليه باعتباره سند رسمي يؤهل صاحبه المتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة الأنشطة التجارية، ويعتد به أمام الغير، و لا يمكن الطعن فيه في حالة النزاع أو الخصومة إلا أمام الجهات القضائية المختصة.

وبعد هاته الفترة صدر قرار[3]، من طرف المحكمة العليا "يعتبر مرة أخرى السجل التجاري مجرد ترخيص لممارسة نشاط تجاري".

بالإضافة إلى المرسوم المتعلق بالسجل التجاري الإلكتروني رقم 18-112 المؤرخ في 05 أبريل2018، نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني.

[1]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2016، ص 18.
[2]) الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، المؤرخة في 05 مارس 2019، ص 16.
[3]) قرار الغرفة التجارية والبحرية، الصادرة بتاريخ 07 جانفي 2010، ملف رقم 573066، المنشور في مجلة المحكمة العليا، لعام 2010، العدد 01، ص 215.

المبحث الثاني

الهيكل التنظيمي للسجل التجاري

بالنظر إلى الدور الهام للسجل التجاري باعتباره شرط من شروط ممارسة الأنشطة التجارية، فهذا يعنى أنه شهر عليه هيئات مسيرة له سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، فالهيئات المسيرة للسجل التجاري على المستوى المركزي تتمثل في وزارة التجارة، و كذلك المركز الوطني للسجل التجاري**(المطلب الأول)**، كما أنّ هناك إطار مؤسساتي و بشري يتدخل بصفة مباشرة في كل العمليات المتعلقة بالسجل التجاري على المستوى المحلي **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: تنظيم السجل التجاري

على خلاف السجل التجاري المحلي الذيّ يفتح في مقر مركز كل ولاية فإن السجل التجاري المركزي، الذيّ يشمل مجموع التراب الوطني لا يوجد إلاّ في الجزائر العاصمة، و هو يكون من النسخة الثانية للملفين الخاضعين بالأشخاص الطبيعيين و المعنوية، كما يتبين الأحكام القانونية الراهنة أن مسك السجل التجاري المركزي من اختصاص المركز الوطني للسجل التجاري[1].

الفرع الأول: المركز القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري:

لإبراز المركز القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري لا بد من تحديد الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري، و بعد ذلك بيان مهام المركز الوطني للسجل التجاري.

أولا: الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري:

لتحديد الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري لابد من تحديد الإطار القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري(أ)، ثم بعد ذلك تعريف المركز الوطني للسجل التجاري(ب).

أ.تحديد الإطار القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري:

لقد سبقت الإشارة إلى أن المركز الوطني للسجل التجاري ثم تنظيمه لأول مرة عام 1963 بموجب المرسوم رقم63-248 السالف الذكر، تحت تسمية المكتب الوطني للملكية الصناعية، و بعدها صدر المرسوم رقم 73-188 السالف الذكر، الذيّ تضمنه تبديل تسمية المكتب الوطني للملكية الصناعية بالمركز الوطني للسجل التجاري و هي التسمية المعروف بها حتى الأن.

[1]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 414.

وبعد ذلك تم تنظيمه بموجب المرسوم رقم79-15 السالف الذكر، و المرسوم رقم79-16 السالف الذكر، و كذلك المرسوم رقم 83-258 السالف الذكر و بعدها المرسوم رقم88-229 السالف الذكر، الذيّ جعل من المركز الوطني للسجل التجاري المشرف و المسؤول الوحيد على الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري، و بعدها تمت الإشارة إلى المركز الوطني للسجل التجاري بمقتضي القانون رقم 90-22 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 91-14 و طبقا لهذا التعديل صدر المرسوم التنفيذي رقم92-68 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري، وقد تم تعديل هذا المرسوم التنفيذي عدة مرات بموجب عدة مراسيم تنفيذية أبرزها97-91، و المرسوم 01-230 والمرسوم 03-266 و المرسوم 08-43 و المرسوم التنفيذي 11-37 و يجب الإشارة إلى أن القانون 04-08 المعدل و المتمم قد أشار إلى المركز الوطني للسجل التجاري في نص المادة 04 منه[1].

ب. تعريف المركز الوطني للسجل التجاري:

عملا بأحكام المادة 15 مكررّ واحد من القانون رقم91-14 المعدل و المتمم للقانون رقم90-22 المتعلق بالسجل التجاري، و التيّ تنص على أنه "يعد المركز الوطني للسجل التجاري المكلف خصوصا بتسليم السجل التجاري و تسييره مؤسسة إدارية مستقلة، يضبطها قانونه الأساسي عن طريق التنظيم" يتضح من خلال هذه المادة أن المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة إدارية مكلف بتسليم السجل التجاري و تسييره، و قد أشارت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن المركز الوطني للسجل التجاري يضبط قانونه الأساسي و تنظيمه عن طريق التنظيم، وهو ما تم بالفعل بصدور المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 18 فبراير1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري، المعدل و المتمم في أعوام 1997، 2001، 2003، 2008، 2011.

و يمكن تعريفه أيضا بأنه "مؤسسة إدارية مستقلة مكلفة خصوصا بتسليم السجل التجاري وتسيره، و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يضطلع بمهمة الخدمة العمومية، و يوجد مقره بمدينة الجزائر و يكون ممثلا على مستوى كل ولاية بملحقة يسيرها و يديرها مأمور المركز و يعد المركز تاجرا في علاقاته مع الغير، و يوضع تحت إشراف وزير التجارة"

و عليه فالتساؤل المطروح هل يعد المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة إدارية أم مؤسسة عمومية اقتصادية، أم مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، و في حالة حدوث نزاع بين المركز والغير أين يرفع هذا النزاع، هل يرفع أمام هيئات القضاء العادي أم أمام هيئات القضاء الإداري؟ للإجابة يتطلب الأمر عدة معايير نذكر منها ما يلي:

[1]) مراسيم منشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

1) **المعيار القانوني:** يعتبر من أفضل المعايير لتحديد طبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري، و المقصود بالمعيار القانوني هو النص المنشئ، فعادة ما تتضمن المادة الأولى من أي قانون تحديد الطبيعة القانونية إذا كانت إدارية أو اقتصادية، أو تجارية و صناعية[1].

2) **المعيار العضوي:** باعتباره يستهل لتحديد النزاع الإداري و معرفة القضاء المختص الذيّ ترفع أمامه المنازعة، فإذا كان المركز الوطني للسجل التجاري ذو طبيعة إدارية فإن المنازعة تعتبر منازعة إدارية.

3) **المعيار المادي:** لقد استعان المشرع الجزائري بالمعيار المادي استثناء لإبعاد بعض النزاعات من اختصاص هيئات القضاء الإداري بالرغم من أنّ الشخص المعنوي العام طرفا فيها و قد اعتبرها مماثلة للنزاعات العادية نظرا لطبيعتها و أرجع الاختصاص فيها للمحاكم العادية، كما استعان المشرع الجزائري بالمعيار المادي استثناء لإدراج بعض النزاعات و اعتبرها ذات طبيعة إدارية على الرغم من أن أحد أطرافها مؤسسة عمومية اقتصادية[2].

4) **المعيار المالي:** أما عن دور المعيار المالي في تحديد الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري يمكن من معرفة ما إذا كانت ميزانية المركز الوطني للسجل التجاري تحويل من قبل الدولة فعندها يعتبر المركز ذو طبيعة إدارية أما إذا كانت ميزانيته مستقلة عن ميزانية الدولة فلا يعتبر المركز ذو طبيعة إدارية[3].

5) **معيار المحاسبة:** يمكن الاعتماد عليه لتحديد الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري، فالمركز الوطني للسجل التجاري يخضع في حسابه المالي لمخطط المحاسبة الوطنية و ليس لقواعد المحاسبة العمومية، و هذا واضح من خلال الأساسية الواردة في القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري.

ثانيا: مهام المركز الوطني للسجل التجاري في ظل المرسوم التنفيذي 11-37:

أصبح المركز الوطني للسجل التجاري يقوم بالمهام التالية:

أ. يتكفل بضبط السجل التجاري، و يحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيد في السجل التجاري و ينظم الكيفيات التطبيقية المتعلقة بهذه العمليات.

ب. يثبت بإذن إرادة الممارسة للتجارة بصفة تاجر.

---

[1]) بوحميدة عطا الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل واختصاص، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 92.
[2]) المرجع نفسه، ص 141
[3]) المرجع نفسه، ص 93.

ج. ينظم كافة النشرات القانونية الإجبارية حتى يكون الغير على علم بمختلف التغيرات التيّ تطرأ الحالة القانونية للتجار و المحلات التجارية، و سلطات أجهزة الإدارة و السير و الاعتراضات التيّ تشمل هذه العمليات إن وجدت.

د. تمركز مجمل المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري، و يكلف المركز لهذا الغرض على الخصوص:

1) يسلم مستخرج السجل التجاري.
2) يمسك و يسير الدفتر العمومي للمبيعات، أو رهون المحلات التجارية.
3) يمسك و يسير الدفتر العمومي لعقود الاعتماد لإيجاري للأصول المنقولة.
4) يقوم بتسجيل و نشر الحجوزات التحفظية على المحلات التجارية.
5) يمسك و يسير فهرس التسميات الاجتماعية و إجراء عمليات التسجيل المرتبطة به.
6) يسلم لكل وثيقة أو معلومة متعلقة بالسجل التجاري التيّ تتطلب تحريات عن السوابق.
7) يقوم بتحرير النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و نشرها.
8) يسير و يضبط باستمرار قائمة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري.
9) يشارك في كافة الأعمال التيّ تهدف إلى تحسين الشروط العامة لممارسة التجارة و إلى تقنين لعلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.
10) ينجز و يوزع كل نشرة تخص مجال عمله.

والملاحظ أنّ هذه المهام المعطاة للمركز تجسد إرادة المشرع نحو منح هذا الأخير استقلالية أكثر في ممارسة مهمه اتجاه تدخل السلطات الإدارية الأخرى في عملية التسجيل في السجل التجاري[1].

الفرع الثاني: تنظيم المركز الوطني للسجل التجاري:

بالنظر إلى أن المركز الوطني للسجل التجاري يعد من أهم الأجهزة المسيرة للسجل التجاري على المستوى المركزي، فإن الأمر يتطلب دراسة تنظيمية:

أولا: هياكل المركز الوطني للسجل التجاري:

التنظيم الداخلي للمركز الوطني للسجل التجاري، تم تحديده بموجب قرار صادر عن وزير التجارة التجاري على المستوى المركزي تتمثل في:

[1]) زايدي خالد، المرجع السابق، ص 255.

أ. **المديرية العامة:** يترأسها المدير العام و يساعده نائب المدير العام، تتمثل مهام المدير في اقتراح وتقديم إلى تنفيذ برامج الأنشطة.

ب. **المديريات التابعة للمركز الوطني للسجل التجاري:** يضم المركز الوطني للسجل التجاري على المستوى المركزي عدة مديريات تساعده على أداء مهامه، و تتمثل هذه المديريات فيمايلي:

1) مديرية تسيير السجل التجاري.
2) مديرية الإشهار القانوني
3) مديرية المالية و الوسائل
4) مديرية الموارد البشرية
5) مديرية خدمات الإعلام الآلي
6) مديرية الاستشارة القانونية و المصالح
7) مديرية التعاون و الاتصال[1].

ج. **المفتشية العامة للمصالح:** و يجب الإشارة إلى أنه هناك عدة مفتشيات على المستوى الجهوي والتيّ تتمثل في:

1. **المفتشية الجهوية للوسط:** مقرها الجزائر العاصمة و تشرف على كل ولايات الوسط والتيّ عددّها 11 منها، الشلف، بجاية، تيزي وزو، الجزائر، بومرداس.
2. **المفتشية الجهوية للغرب:** مقرها مدينة تلمسان و تشمل 14 ولاية و التي منها وهران، تلمسان، مستغانم، تيارت، بشار.....
3. المفتشية الجهوية للجنوب: مقرها مدينة ورقلة و تشمل 08ولايت و التيّ منها الأغواط، أدرار، ورقلة، غرداية، بسكرة.....

ثانيا: أقسام المركز الوطني للسجل التجاري:

يضم المركز الوطني للسجل التجاري عدة أقسام من بينها:

1. **قسم الإعلام الآلي و التخطيط:** ويتكفل بما يلي[2]:

❖ مساعدة المديرية العامة في صياغة أهداف و سياسات المركز في المجال التنموي على المدى القصير المتوسط و البعيد بالاتصال مع مجمل الهياكل.

❖ إنجاز جميع الأعمال التيّ تستلزم استعمال الإعلام الآلي بالاتصال مع جميع مصالح المركز المختصة.

[1]) معلومات منشورة في الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، الرابط: http://sidjilcom.cnrc.dz
[2]) زايدي خالد، المرجع السابق، ص 39.

- تنظيم و تنشيط الملتقيات الإعلامية و البرامج التكوينية الخاصة بالصيغ العملية الجدية، في مجال التنظيم و الإعلام الآلي.

2. **قسم المنازعات و الاعتراضات:** يتكفل بما يلي: [1]

- تسيير وتسجيل الاعتراضات الصادرة عن كل شخص لديه صفة أو مصلحة على كل قيد في السجل التجاري.
- استقبال، إعلام، توجيه، المعينين فيما يخص الانشغالات المرتبطة بالقضايا المتنازع فيها.
- إعداد خلاصات وتمثيل المركز الوطني للسجل التجاري لدى الهيئات القضائية والإدارية.
- متابعة قضايا منازعات المركز الوطني بالتعاون مع المحامي المستشار.
- تقديم الدراسات القانونية و الإدارية.

ثالثا: تسير المركز الوطني للسجل التجاري:

أ. المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري:

بالنظر إلى المركز الهام للمدير العام داخل المركز الوطني للسجل التجاري لابد من دراسة كيفية تعينه و بيان مهامه.

1) تعيين المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري:

إنّ المركز الوطني للسجل التجاري يسيره مدير عام و يساعده مدير عام مساعد و مديرون، ويعين المدير العام للمركز و المدير العام المساعد و المديرون طبقا للتنظيم المعمول به، بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتجارة و تنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها[2]، و يحق للمدير العام أن يعيين لمساعدته في مهامه نائب مدير عام .

2) مهام المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري:

يقوم المدير العام للمركز بكافة العمليات التيّ تدخل في إطار اختصاصاته و تتمثل في:

- يعد المسؤول عن السير العام للمركز في إطار القانون.

[1]) زايدي خالد، المرجع السابق، ص 40.
[2]) المادة 17 من المرسوم التنفيذي 92-68، معدلة بمقتضى المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 07-230.

- ❖ يمارس السلطة على جميع عمال المركز.
- ❖ يعين و ينهي مهام الأعوان الموضوعين تحت سلطته الذيّن يشغلون وظيفة.
- ❖ يعد مشاريع الميزانية التقديرية.
- ❖ يبرم كل عقد أو صفقة ذات علاقة بهدف المركز.
- ❖ يحضر اجتماعات مجلس الإدارة.
- ❖ يمثل المركز لدى المحاكم و في كل أعمال الحياة الدنية.
- ❖ إعداد التقدير السنوي لنشاطات المركز و إرساله إلى الوزير المكلف بالتجارة.
- ❖ أن يواتي الوزير المكلف بالتجارة باقتراحات مجلس الإدارة المتضمنة التعديلات القانونية التيّ من شأنها أن تجعل نشاط المركز ذا فعالية أكثر.

ب. مجالس المركز الوطني للسجل التجاري:

تتمثل مجالس المركز الوطني للسجل التجاري في مجلس الإدارة، و مجلس مأموري المركز.

1.مجلس ادارة المركز الوطني للسجل التجاري:

لدراسة مجلس ادارة المركز الوطني للسجل التجاري لابد من تحديد اعضائه وبيان مهامه:

1/1- أعضاء مجلس إدارة المركز الوطني للسجل التجاري:

يترأس الوزير المكلف بالتجارة أو ممثله مجلس الإدارة الذيّ يتشكل من الأعضاء الآتيين: [1]

- ❖ ممثل الوزير العدل.
- ❖ ممثل الوزير المالية.
- ❖ ممثل الوزير الصناعة والطاقة.
- ❖ ممثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.
- ❖ مدير المركز الوطني للسجل التجاري.

ما يمكن ملاحظته حول أعضاء مجلس إدارة المركز الوطني للسجل التجاري، هو قيام المشرع الجزائري بتقليص عددّ أعضاء مجلس الإدارة، و كذلك تغيير المركز القانوني العام للمركز الوطني للسجل التجاري بعد ما كان عضوا أصبح حضوره في الاجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري فقط، و هذا ربما يصب في ضمان حياد مجلس الإدارة و حريته الكاملة في اتخاذ القرارات .

[1]) المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68، معدلة بمقتضى المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 11-37.

و يعين أعضاء مجلس الإدارة لممثلون للوزارات من بين الإطارات الذينّ يشغلون مناصب سامية[1]، و يحددّ وزير التجارة القائمة الاسمية لأعضاء مجلس الإدارة بناءا على اقتراح السلطة التيّ ينتمون إليها[2].

وأخيرا يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوزير المكلف بالتجارة بقرار بناء على اقتراح من المدير العام للمركز وموافقة مجلس الإدارة[3].

2/1- مهام مجلس الإدارة

تضمن المرسوم التنفيذي 11-37 المتضمن تعديل المرسوم التنفيذي رقم92-62 تعديلا في مجلس إدارة المركز الوطني للسجل التجاري، حيث أصبح المجلس يضطلع بالمهام الآتية:

- التنظيم الداخلي و قبول الهبات و إعداد تقارير عن النشاطات و الجرد السوي و غيرها.
- دراسة و اقتراح على الوزير المكلف بالتجارة كل إجراء يخصه حيث سير المركز.
- يعيين محافظ الحسابات طبقا للتنظيم المعمول به.
- بعد نظامه الداخلي و يصادق عليه.

3) مجلس مأموري المركز الوطني للسجل التجاري

مجلس مأموري المركز الوطني للسجل التجاري غير منصوص عليه في القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم92-68 المعدل و المتمم و إنا تم النص عليه في القانون الخاص بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-69 المعدل و المتمم.

1-2 أعضاء مجلس مأموري المركز الوطني للسجل التجاري

يؤسس لدى المركز الوطني للسجل التجاري مجلس مأموري المركز الذيّ يكون من[4]:

- المدير العام للمركز أو ممثله رئيسا.
- ممثلين (02) عن المركز يعينها المدير العام للمركز عضوان.
- ثلاثة (03) مأموري المركز ينتخبهم نظرا لأنهم أعضاء، يجددون كل ثلاث سنوات.

---

[1]) المادة 09 فترة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68

[2]) المادة 09 فقرة 02 من المرسوم التنفيذي 92-68، السالف الذكر، معدلة بمقتضى المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 97-91.

[3]) المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68، معدلة بموجب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 01-230.

[4]) المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 92-69.

و يجتمع مجلس مأموري المركز بناءا على استدعاء من رئيسه، الذيّ يحددّ جدول الأعمال، ويعقد المجلس دورتين عاديتين (02) في السنة كما يمكن عقد دورات استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

2-2- مهام مجلس مأموري السجل التجاري

يكلف المجلس بدراسة التدابير التأديبية التيّ قد تتخذ ضد مأموري المركز، كما يمكن أن يستشار المجلس في المشاكل العامة المتعلقة بحالة مأموري المركز، و يدلي المجلس برأيه في اقتراحات النقل الخاصة بمأموري المركز، و في هذا الشأن يتعين على المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار طلبات المعنيين و قيمتهم المهنية و افد منهم و حالتهم العائلية و وضعيتهم الصحية، ووضعية أزواجهم وأطفالهم، كما يأخذ بعين الاعتبار المناصب الشاغرة و أيضا المتطلبات الخاصة بهذه المصلحة[1].

المطلب الثاني: تنظيم السجل التجاري على المستوى المحلي

قبل إصدار المرسوم رقم 79-15 المؤرخ في 25يناير 1979 على النسخة المودعة لدى كتابة الضبط للمحكمة و كان هذا الأخير ملزما بقيد البيانات على السجل دون البحث عن صحتها، و كان يجب عليه أيضا أخذ التصريحات و الوثائق اللازمة و القيام بقيد البيانات إذا كانت مطابقة للوثائق المقدمة[2].

كما يتم تنظيم السجل التجاري على المستوى المحلي كم خلال مديريات التجارة الولائية أو الجهوية، و ذلك بتجنيد أعوان مؤهلين خصيصا للبحث و التحري عن المخالفات المتعلقة بالتشريع والتنظيم المتعلقين بالسجل التجاري، كما يتم تنظيم السجل التجاري على المستوى المحلي التابع للمركز الوطني للسجل التجاري و نظرا للدور الذيّ تقوم به الفروع المحلية التابعة للمركز الوطني للسجل التجاري في تنظيم السجل التجاري.

الفرع الأول: فروع المركز الوطني للسجل التجاري:

بالنظر إلى أنّ فروع المحلية التابعة للمركز الوطني للسجل التجاري و المتواجدة على مستوى كل ولاية، لها صلة مباشرة بالأشخاص الذيّن يطلبون التسجيل في السجل التجاري، لهذا يتطلب الأمر التعريف بهذه الفروع المحلية ثم بعد ذلك إبراز المركز القانوني لمأمور المركز الوطني للسجل التجاري باعتباره مكلف بتسيير الفرع المحلي.

[1]) المادتين 29 و30 من المرسوم التنفيذي رقم 92-69.
[2]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 405.

أولا: التعريف بالفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري:

تتمثل الهياكل الممثلة للمركز الوطني للسجل التجاري على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن في الفروع المحلية، حيث شهدت هذه الأخيرة تطور كبيرا من حيث تنظيمها و صلاحيتها وتبعيتها[1]، ومن حيث التسمية فقد سميت لأول مرة بملحقات المركز الوطني للسجل التجاري، و يكمن الغرض من استحداث الفروع المحلية هي الرغبة في إرساء مبدأ اللامركزية فالخيار التنظيمي للمركز الوطني للسجل التجاري يهدف بالأساس إلى تعزيز لامركزية تسيير السجل التجاري ليشمل ثمانية وأربعين(48) منطقة ممثلة من قبل الفروع المحلية، و ذلك بغية دعم دور المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري على مستوى كل ولاية، من خلال جمع و معالجة كل المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري على مستوى كل ولاية، من خلال جمع و معالجة المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري[2]، و عليه يمكن القول أنّ استحداث الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري على المستوى المحلي يستجيب لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن.

و تكلف مديرية تسيير السجل التجاري المتواجدة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري بمراقبة نشاط الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري لاسيما فيما له صلة بضبط السجلات والدفاتر المحلية، كما أنها تخضع لمراقبة المفتشية العامة للمصالح، التيّ لها الحق في متابعتها و مراقبة كيفية سيرها، و ذلك بالقيام بكل تدخل ذي طابع وقائي من شأنه المساهمة في تغطية النقائص المسجلة في تنظيمها و سيرها.

ثانيا: المركز القانوني لمأمور السجل التجاري:

يعمل مأمور و المركز الوطني للسجل التجاري بصفتهم ضباطا عموميين و مساعدين قضائيين، و بهذه الصفة فهم مختصون بإعداد العقود الرسمية الخاصة بالتسجيل في السجل التجاري كما يعد مأمور المركز في وضعية عمل لدى الفروع المحلية للمركز الوطني كما يمكن أن يكونوا في وضعية عمل على مستوى الهياكل المركزية للمركز الوطني، و نظرا للدور الهام الذيّ يقوم به مأمور السجل التجاري في تسييره للفرع المحلي فإنّ الأمر يتطلب دراسة المركز القانوني لمأمور السجل التجاري من خلال بيان طريقة تعيينه و شروط ترشحه لهذا المنصب و بعد ذلك إبراز مهامه.

---

[1]) عيسى بكاي، نظام السجل التجاري بين القانون والواقع في الجزائر، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، عام 2001/2000، ص 205.

[2]) عبد اللاوي مريم، المركز الوطني للسجل التجاري في عهد الرقمنة، بين النظام التيليما تيكي والتسيير الإلكتروني للوثائق، مداخلة مقدمة ضمن الجلسات الوطنية للتجارة يومي 25 و26 جوان 2011، المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري، ص 03.

أ. تعين مأمور السجل التجاري:

يؤهل مأمور و المركز بصفتهم ضباطا عموميين و مساعدين قضائيين بقرار من الوزير المكلف بالتجارة بناءا على اقتراح المدير العام للمركز من بين مستخدمي المركز الذيّن تتوفر فيهم الشروط الآتية:[1]

- ❖ أن يكون قد نجح في اختبارات الامتحان المهني.
- ❖ أن يكون من جنسية جزائرية.
- ❖ أن يكون حائزا على شهادة ليسانس في العلوم القانونية و الإدارية أو الاقتصادية.
- ❖ أن يكون معفى من واجبات الخدمة الوطنية.
- ❖ أن يكون عمره خمسا و عشرين (25) سنة على الأقل.
- ❖ أن يستوفي شروط الكفاءة البدنية لممارسة الوظيفة.
- ❖ أن يتمتع بالأهلية المدنية و الحقوق الوطنية، و أن يكون ذا أخلاق حسنة و من ثم يمكن

القول أن هذه الإجراءات التيّ أقرها التعديل الجديد، ستسمح بمشاركة العديد من المترشحين في المسابقة المتعلقة بمنصب مأمور الفرع المحلي، و هذا ما يجسد مبدأ المساواة و تكافئ الفرص بين الجميع.

و يمنع على مأموري المركز الوطني للسجل التجاري منعا باتا قبول هبات نقدية أو عينية أو أي امتياز آخر من شخص طبيعي أو معنوي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2].

و يؤدي مأمور و المركز قبل تنصيبهم في وظائفهم أمام محكمة إقامتهم لإدارية اليمين القانونية الآتية: "اقسم بالله العلى العظيم أن أقوم بأعمال وظيفتي بأمانة و صدق و أن أراعي في كل الأحوال الواجبات المفروضة علي" و يحررّ كاتب الضبط بذلك في محضر تأدية اليمين، و لا يكررّ اليمين إذا لم يحدث انقطاع نهائي عن الوظيفة.

و من ثم يمكن القول أن المشرع الجزائري يسعى من خلال فرض تلك الواجبات على مأموري المركز الوطني للسجل التجاري إلى تكريس الشفافية و ضمان الحياة عند أدائهم للمهام المنوطة بهم.

ب. مهام مأمور السجل التجاري:

لقد تم تعديل مهام مأمور المركز الوطني للسجل التجاري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-38 المتضمن تعديل القانون الأساسي الخاص بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري الصادر

[1]) المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 92-69، معدلة بموجب المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 11-38.
[2]) المادة 15 من المرسوم التنفيذي، رقم 92-68، السالف الذكر، ملغى.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-69 المعدل و المتمم، حيث أصبح مأمور المركز يقوم بمهام في إطار مسك السجل التجاري و تسييره، و مهام باعتباره مسير للفرع المحلي، كما أسندت له بعض المهام الأخرى.

01. مهام مأمور المركز في إطار مسك السجل التجاري و تسييره:

يكلف مأمور المركز في إطار مسك السجل التجاري و تسييره على الخصوص بمايلي[1]:

- ❖ يسهر على مطابقة تصريحات الخاضعين مع الوثائق، المقدمة قصد التسجيل في السجل التجاري على النحو المنصوص عليه في الإجراءات القانونية المعمول بها.
- ❖ يسلم مستخرج السجل التجاري لكل خاضع يستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون.
- ❖ يسلم و يسجل كل عقد رسمي يتضمن إنشاء شركات أو يؤثر على وضعها القانوني كعقود تأسيس الشركات و تغييرها و تحويلها و حلها.
- ❖ يسلم كل وثيقة أو معلومات تتعلق بالسجل التجاري و التسمية التجارية
- ❖ يقوم بكل نشر قانوني إجباري.
- ❖ يسلم كل وثيقة أو معلومات تتعلق بالسجل التجاري و التسمية التجارية.
- ❖ يقوم بقيد الحجز التحفظي للمحل التجاري و نشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

02. مهام مأمور المركز باعتباره مسير للفرع المحلي:

مأمور المركز مسؤول عن تسيير الفرع المحلي للمركز و يتولى بهذه الصفة المهام التالية[2]:

- ❖ يعد مسؤولا على انجاز كل العمليات التيّ تدخل في مجال صلاحياته المحددة في القوانين.
- ❖ يمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي الفرع المحلي للمركز.

[1]) المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68، معدلة بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 11-38.
[2]) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 92-69، السالف الذكر، معدلة بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 11-38، السالف الذكر.

03. بعض المهام الأخرى لمأمور المركز

يكلف مأمور المركز الوطني للسجل التجاري كذلك بمايلي: [1]

- ❖ يمسك و يسير فهرس التسميات التجارية.
- ❖ يمسك و يسير السجل العمومي لعقود الاعتماد لإيجاري للأصول المنقولة و الإيجار المتعلقة بالمحلات التجارية.

و لهذا الشأن أصدر المركز الوطني للسجل التجاري مدونة قواعد السلوك الوظيفي لعمال المركز الوطني للسجل التجاري، و تعتبر هذه المدونة بمثابة مرجع يوضع لكل عامل السلوك الواجب إتباعه خلال ممارسته لمهامه، و تعد إطار مرجعي يسمح بتحسين نوعية الخدمات المقدمة، كما تهدف المدونة للحفاظ على الصورة المميزة للمركز الوطني للسجل التجاري و ترقيتها[2].

الفرع الثاني: قاضي السجل التجاري

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ المشرع الجزائري أخذ بفكرة إشراف القضاء على السجل التجاري من قبل قاضي مكلف خصيصا بذلك و هو قاضي السجل التجاري، لهذا ينبغي تحديد مركز قاضي السجل التجاري ثم بعد ذلك دراسة مهام قاضي السجل التجاري.

أولا: التعريف بقاضي السجل التجاري

تعود فكرة قاضي السجل التجاري إلى النظام الألماني،و نظرا للأهمية البالغة التيّ يكتسبها السجل التجاري في ألمانيا عهد به المشرع إلى القضاء، فأولى إدارته و الإشراف على عملية التسجيل فيه إلى قاضي يسمى قاضي السجل التجاري، و يلتزم هذا الأخير بالتحقق من صحة جميع البيانات أو التعديلات الخاصة بالتاجر و نشاطه التجاري، و ذلك قبل إجراء قيدها في السجل، و قد خوله المشرع في ذلك سلطة رقابية واسعة.

أما بالنسبة للقانون الجزائري، و عملا بأحكام النصوص التشريعية التيّ تنظم السجل التجاري يلاحظ أن المشرع لم يقدم تعريفا للقاضي المكلف بالسجل التجاري و عليه فإن السجل التجاري الجزائري يرقمه و يؤشر عليه القاضي، و لا يمكن الطعن فيه في حالة النزاع أو الخصومة إلاّ أمام

[1]) المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 92-68، السالف الذكر، معدلة بموجب المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 11-38 السالف الذكر.

[2]) مدونة قواعد السلوك الوطني لعمال المركز الوطني للسجل التجاري، دليل صادر عن المركز الوطني للسجل التجاري، عام 2015، ص 05.

الجهات القضائية المختصة[1]، مما يعنى أن طبيعة منازعات السجل التجاري قضائية و ليست إدارية، أي تتولى الجهات القضائية النظر فيها و ليس الجهات الإدارية.

و تجدر الإشارة إلى أن نظام قاضي السجل التجاري يختلف عن القاضي التجاري المتواجد على مستوى المحاكم الذّي يتولى النظر في المنازعات التجارية.

ثانيا: مهام قاضي السجل التجاري:

بالعودة إلى أحكام المادة 25 الفقرة 01 من القانون رقم 90-22 المتعلق بالسجل التجاري، المعدل و المتمم التيّ تنص صراحة على أنه "يمكن لأي طرف له مصلحة أن يبادر بالطعون المتعلقة بالنزاعات الناجمة عن الاعتراف على أهلية التاجر أو الناجمة عن التسجيل في السجل التجاري أمام القاضي المكلف برقابة السجل التجاري و الذّي يبت في المسألة بإصدار أمره في شأنها.....".

يلاحظ من خلال هذا النص أن النزاعات المطروحة على القاضي المكلف بالسجل التجاري تتمحور حول أهلية التاجر، و عمليات التسجيل في السجل التجاري من قيد و تعديل و شطب، إلى جانب ذلك إن قاضي السجل التجاري يقوم بمراقبة أهلية الشخص المعني بممارسة الأعمال التجارية على وجه الامتهان، و عليه فإن مهام القاضي المكلف بالسجل التجاري تتمثل فيمايلي:

أ- النظر في الاعتراضات المتعلقة بالتسجيل في السجل التجاري:

يتولى القاضي المكلف بالسجل التجاري النظر في الاعتراضات المتعلقة بالتسجيل في السجل التجاري، في حالة نزاع بين مأمور المركز الوطني للسجل التجاري و المعنى بالطلب عند رفض تسجيله في السجل التجاري، على أساس أنّ الملف الذيّ قدمه المعنى يستوجب تصحيحات أو إضافات، أو عدم إمكانية تسجيله نتيجة لعدم توافر الشروط المحددة قانونا.

ب- النظر في منازعات الأهلية التجارية:

هناك بعض الحالات ترفع فيها قضايا أما القضاء أين يعترض فيه تاجر مثلا حول أهلية تاجر آخر، قد أقام تجارة مقابلة له، و كذلك حالات طعن الآباء أمام المحاكم في أهلية أبنائهم الممارسين للتجارة دون إذنهم.

[1]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 408 – 409.

ج. النظر في الاعتراضات المتعلقة بصفة التاجر:

تعتبر عملية التسجيل في السجل التجاري قرينة على ثبوت الصفة التجارية للشخص الطبيعي أو المعنوي، و من هذه القرينة يمكن الاعتراض عليها و إعادة النظر في قوة ثبوتها أمام المحاكم المختصة.

بالعودة إلى أحكام المادة 25 من القانون رقم 90-22 المتعلق بالسجل التجاري، المعدل والمتمم التيّ تنص صراحة على أنه: "يمكن أي طرف له مصلحة أن يبادر بالطعون المتعلقة بالنزاعات الناجمة عن الاعتراض على أهلية التاجر أو الناجمة عن التسجيل في السجل التجاري أمام القاضي المكلف برقابة السجل التجاري و الذيّ يبث في المسألة بإصدار أمره في شأنها، و في حالة الطعن بالاستئناف يوقف التسجيل حتى إصدار القرار القضائي النهائي، و إذا أكد الحكم صفة التاجر يسري مفعول التسجيل و توضع علامة الإلغاء في هامش السجل التجاري، و تخضع النزاعات الأخرى للمحاكم المختصة بالقانون العام"[1].

[1]) عودي عبد الله، مهام المركز الوطني للسجل التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003 – 2004، ص 81 – 84.

الفصل الثاني
القواعد القانونية
التنظيمية الضابطة للسجل التجاري

الفصل الثاني

القواعد القانونية التنظيمية الضابطة للسجل التجاري

بعد التعرف على السجل التجاري من خلال بيان مفهومه و كيفية تنظيمه و بالنظر إلى أهمية السجل التجاري في ممارسة الأنشطة التجارية، و دور ها في تحقيق الائتمان التجاري، و رغم الثقة التّي تقوم عليه الحياة التجارية أساسا، بواسطة شهر المركز القانوني للتجار، فإنّ الأمر يقتضى البحث عن أحكام التسجيل في السجل التجاري في التشريع الجزائري التيّ تظهر من خلال، تحديد الأشخاص الملزميين بالتسجيل في السجل التجاري و الأشخاص الممنوعين من التسجيل، و كذلك البحث عن الشروط التيّ فرضها القانون على المتقدمين للتسجيل بالسجل التجاري، كما يتطلب الأمر البحث عن الأنشطة التجارية المسموح بممارستها و التيّ تكون محل تسجيل في السجل التجاري.

و هناك بعض الأنشطة المبتعدة من عملية التسجيل، و هذا ما يعرف بنطاق التسجيل في السجل التجاري **(المبحث الأول)**، كما أن قواعد السجل التجاري فرضت الالتزام ببعض الإجراءات القانونية و تقديم جملة من الوثائق المحدّدة قانونا تحت طائلة عدم قبول التسجيل في السجل التجاري تختلف باختلاف العمليات المتعلقة بالتسجيل، كما أن مخالفة الأحكام المتعلقة بالسجل التجاري يترتب عنها بعض الآثار، و نظرا لخصوصية السجل التجاري، يستدعي البحث عن طبيعة التسجيل في السجل التجاري **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

نطاق التسجيل في السجل التجاري

يقصد بنطاق التسجيل في السجل التجاري، الأشخاص الملزمين بالتسجيل في السجل التجاري و الشروط المفروضة عليهم للتسجيل، و هناك بعض الأشخاص لا يخضعون للتسجيل في السجل التجاري، كما يتحدّد نطاق التسجيل في السجل التجاري على أساس النشاط الممارس، فهناك أنشطة تجارية تخضع للتسجيل في السجل التجاري و تنقسم إلى عدة أشكال، و هناك أنشطة غير معينة بإجراء التسجيل في السجل التجاري، كما قد يشترط القانون لممارسة بعض الأنشطة الحصول على بعض الرّفض و الإعتمادات قبل التسجيل في السجل التجاري و تقديمهم موفقة مع ملف التسجيل في السجل التجاري تحت طائلة عدم القبول، و عليه سيتم التطرق إلى نطاق التسجيل في السجل التجاري من حيث الأشخاص و نطاق التسجيل من حيث النشاط الممارس.

المطلب الأول: النطاق من حيث الأشخاص

نطاق التسجيل في السجل التجاري من حيث الأشخاص، يتمثل في بيان الأشخاص الملزميين بالتسجيل في السجل التجاري مع بيان الشروط المفروضة عليهم، و هناك أشخاص غير ملزمين بالتسجيل في السجل التجاري.

الفرع الأول: الأشخاص الملزمون بالتسجيل في السجل التجاري:

للبحث عن مسألة الأشخاص المعنيين بالتسجيل في السجل التجاري، ينبغي الاعتماد على النصوص القانونية[1]، الواردة في القانون التجاري و القانون 13-06 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل و المتمم، و كذلك المرسوم التنفيذي رقم15-111 المتعلق بكيفيات القيد و التعديل والشطب في السجل التجاري فكل هذه النصوص القانونية تطرقت إلى الأشخاص الملزمين بالتسجيل في السجل التجاري، لذا يتطلب الأمر عرض مختلف هذه النصوص القانونية، من أجل تحديد أنواع الأشخاص المعنيين بالتسجيل في السجل التجاري.

و لقد حدّد القانون التجاري الجزائري الأشخاص المعنيون بالالتزام بالتسجيل في السجل التجاري في نصوص المواد 19 و 20 منه.

[1]) نصوص قانونية خاصة تعتبر الأساس القانوني لتحديد الأشخاص الملزمين بالسجل التجاري، وهي نصوص سارية المفعول.

عملا بأحكام المادة 19 من القانون التجاري الجزائري، يلزم بالتسجيل في السجل التجاري:

1. كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري و يمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائري.
2. كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، و مقره في الجزائري، أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت.

و قد نصت المادة[1] 20 من القانون التجاري الجزائري، يطبق هذا الالتزام خاصة على:

1. كل تاجر، شخصا طبيعيا أو معنويا.
2. كل مقاولة تجارية يكون مقرها في الخراج و تفتح في الجزائر وكالة أو فرع أو أي مؤسسة أخرى.
3. كل ممثلية تجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب المتعلق الوطني، و أكدت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المتعلق بكيفيات القيد و التعديل و الشطب فب السجل التجاري بقولها: "يخضع للقيد في السجل التجاري كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم به طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به".

ما يلاحظ هنا أن المرسوم التنفيذي [2] رقم 15-111 السالف الذكر و طبقا لنص المادة 04 منه أنه لم يذكر ضمنه الأشخاص الملزميين بالتسجيل في السجل التجاري، على عكس ما كان معمولا به سابقا و اكتفى بالنص على أنه يخضع للقيد في السجل التجاري كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم به، وبذلك لتفادي التكرار و تجنب التناقض، و هذا يصب كله في منحى انسجام و تطابق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجل التجاري.

أولا: الأشخاص الوطنيين:

أ. الأشخاص الطبيعيين:

لدراسة الأشخاص الطبيعيين الملزمين بالتسجيل التجاري يتطلب الأمر تحديد الأشخاص الطبيعيين، بعد ذلك بيان الشروط المفروضة عليهم للتقدم للتسجيل في السجل التجاري:

[1]) هذه المادة تم تعديلاها بموجب الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، المتضمنة تعديل الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.

[2]) هذا المرسوم التنفيذي ألغى نظيره المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ فقي 18 جانفي 1997، المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري المعدل والمتمم.

- **تحديد الأشخاص الطبيعيين:**

يقصد بالشخص الطبيعي الإنسان، أي الكائن البشري الذيّ يتمتع بشخصية قانونية مدى حياته والتيّ تبدأ منذ ولادته و تنهي بوفاته[1]، و هذا ما نص عليه المشرع الجزائري في نص المادة[2] 25 فقرة 01 من القانون المدني إذ نصت على أنه "تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا و تنتهي بموته".

- **الشروط المفروضة على الأشخاص الطبيعيين:**

بالعودة إلى نصوص القانون التجاري السالفة الذكر التيّ حددّت الأشخاص الملزمين بالتسجيل التجاري، يستشف أنها حصرت الشروط المطلوبة للراغبين في الحصول على السجل التجاري في شرطيين أساسين و هما أن يكون الشخص الطبيعي تاجرا و معناه أن يكون متمتعا بصفة التاجر أما الشروط الثاني فهو مزاولة النشاط التجاري فوق الإقليم الجزائري.

ب. الأشخاص المعنويين:

لقد عرفت المادة 01 من القانون التجاري الجزائري الشخص المعنوي على أنه "يعد تاجرا كل شخص معنوي يباشر عملا تجاريا و يتخذه مهنة معتادة له، ما لم يقضى القانون خلاف ذلك".

1. تحديد الأشخاص المعنويين:

إن الأشخاص المعنوية الملزمة بالقيد في السجل التجاري تكون إما الشركات التجارية و نذكر منها:

شركات الأشخاص: و تتمثل في شركة التضامن، الشركة التوصية البسيطة.

شركات الأموال: و هي على عكس شركات الأشخاص و تشمل كل من شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم و الشركة ذات المسؤولية المحدودة و المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الواحد.

أو إما التجمعات الاقتصادية و مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و المؤسسات العمومية الاقتصادية.

[1]) فاضلي ادريس ، المدخل إلى القانون – نظرية القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص 306.

[2]) هذه المادة معدلة بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005، المتضمن تعديل الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

2. الشروط المفروضة على الأشخاص المعنويين:

تتمثل الشروط الواجبة على الأشخاص المعنويين القيد في السجل التجاري في أن يحددّ موضوع نشاطها في قوانينها الأساسية و أن تمارس نشاطها فوق الإقليم الجزائري.

يستنتج مما تقدم ان الاشخاص المعنويين الوطنيين الملزميين بالتسجيل في السجل التجاري هم:

- الشركات التجارية: و هي شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، شركة المسؤولية المحدودة و المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الواحد.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- التجمعات.

أما شركة المحاصة[1]، فلا تسجل في السجل التجاري، رغم أنها شركة تجارية، و هذا ما أكد عليه المشرع التجاري الجزائري في نص المادة 795 مكررّ 2.

ثانيا: الأشخاص الأجانب:

الأشخاص الأجانب يحق لهم ممارسة الأنشطة التجارية على الإقليم الجزائري مثلهم مثل الوطنية، سواء كانوا أشخاص أجانب طبيعيين أم أشخاص أجانب معنويين.

للمهام التيّ أسندت إليهم، و يجب كذلك على مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري عدم ممارسته أي نشاط مأمور، و هذا يصب كله في تكريس ضمان مبدأ الحياد، و عدم عرقلة استمرار و ديمومة الخدمات المقدمة من قبل المرافق العمومية.

أ. الأشخاص الطبيعية الاجانب:

يسمح للأجنبي بممارسته الأعمال التجارية فوق التراب الجزائري، بنفس الأحكام التيّ تطبق على المواطن الجزائري، و هذا حفاظا على مبدأ السرعة و الائتمان في المعاملات التجارية، إلا فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالإقامة[2]، مع وجوب تمنحه بالأهلية القانونية، و في هذا الشأن لم ينص القانون التجاري الجزائري عن الأهلية المطلوبة لممارسة التجارة[3] من قبل الأجنبي لذا يتعين الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني.

---

[1]) أدرجت هذه الشركة في القانون التجاري الجزائري عام 1993، بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08، المتضمن تعديل الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم، السالف الذكر، ملغى.

[2]) زايدي خالد، المرجع السابق، ص 110

[3]) بن زارع رابح، مبادئ القانون التجار (نظرية الأعمال التجارية، نظرية التاجر)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2014، ص 170.

و عليه ينبغي الأجنبي الذيّ يرغب في ممارسة نشاط تجاري، أن يستوفي الشروط القانونية والتنظيمية المطلوبة لممارسة هذا النشاط و بهذا يتعين على الشخص الطبيعي الحصول على بطاقة مقيم التي تصدر من طرف مديرية التنظيم والشؤون القانونية في الولاية حتى يتسنى له التسجيل في السجل التجاري، من أجل السماح له بممارسة النشاط التجاري فوق الإقليم الجزائري.

ب. الأشخاص المعنويين الأجانب:

يمكن للأشخاص المعنوية الأجنبية، خاصة الشركات منها، ممارسة التجارة فوق الإقليم الجزائري، سواء تأسست في الجزائر، أو كان لها فرع في الجزائري تابع للشركة أو موجودة في الخارج، و تخضع للقانون الجزائري، و يتعين عليها التسجيل في السجل التجاري الجزائري.

و ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع و الخدمات و الاستيراد بتأسيس شركة المساهمة الوطنية المقيمة فيها على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها، و تعود نسبة 49% للأجانب.

يلاحظ أنّ المشرع الجزائري اشترط على الأجنبي أن يؤسس شركة تجارية لما يرغب في مزاولة أنشطة إنتاج السلع و الخدمات و الاستيراد، على أنّ يحوز الشريك الوطني نسبة 51% والأجنبي 49 %[1].

الفرع الثاني: الممنوعون من التسجيل في السجل التجاري

يمنع على بعض الأشخاص من ممارسة الأنشطة التجارية، مع حرمانهم من التسجيل في السجل التجاري و تكون هذه الموانع عائدة لفائدة سيرة الشخص أو ناتجة عن حالة التنافي.

أولا: المحكوم عليهم بأحكام نهائية في بعض الجرائم

لا يمكن أنّ يسجل في السجل التجاري أو يمارس نشاطا تجاريا، الأشخاص المحكوم عليهم الذيّن لم يرد لهم الاعتبار لارتكابهم الجنايات و الجنح في المجالات التالية[2]:

1 حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
2 إنتاج أو تسويق المنتوجات المزورة و المغشوشة الموجهة للاستهلاك.
3 التفليس.
4 الرشوة.
5 التقليد أو المساس بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.
6 الاتجار بالمخدرات.

[1]) المادة 58 من قانون المالية 2009.
[2]) المادة 08 من القانون رقم 04-08 السالف الذكر، معجلة بموجب المادة 02 من القانون رقم 13-06 السالف الذكر

ما يلاحظ هنا أنه بموجب تعديل القانون رقم 04-08 السالف الذكر، ثم تقليص عددّ الجنايات والجنح المانعة من القيد في السجل التجاري فبعد أن كانت 14 أصبحت ستة (06) و على نحو يوفق بين منع فئة من الأشخاص مرتكبي بعض الجنايات و الجنح ذات الطابع الاقتصادي من القيد في السجل التجاري.

ثانيا: حالة التنافي

لا يجوز لأي كان ممارسة نشاط تجاري إذا كان خاضعا لنظام خاص ينص على حالة تنافي، وعلى الذيّ يدعى حالة التنافي إثبات ذلك ولا يمكن وجود حالة تناف بدون نص، وفي هذا الصددّ يمنع القانون الأساسي العام للوظيفة العامة الصادر بموجب الأمر رقم 06-03 على الموظفين ممارسة أي نشاط مريح في إطار خاص مهما كان نوعه ويتعين عليهم تخصيص كل نشاطهم المهني للمهام التي اسندت اليهم، ويجب على مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري عدم ممارسته اي نشاط مأجور، ويستثنى منه المشاركة في البحوث العلمية والتدريس في الجامعة وعلى أرواح المأمور عدم ممارسة التجارة إلا بترخيص من المدير العام، وهذا يصب كله في تكريس مبدأ الحياد[1]، وعدم عرقلة استمرار وديمومة الخدمات المقدمة من قبل المرافق العمومية.

المطلب الثاني: النطاق من حيث النشاط الممارس

يتطلب القانون قبل التقدم إلى مصلحة التسجيل في السجل التجاري، قصد الحصول على منتوج السجل التجاري، يتعين على الشخص المعني سواء كان شخصا طبيعيا أم اعتباريا، تحديد شكل النشاط الذيّ يريد مزاولته، و نظرا لخصوصية بعض الأنشطة الممارسة، قد يشترط القانون قبل التسجيل في السجل التجاري بعض الشروط حتى يكون تسجيلا قانونيا.

الفرع الأول: تحديد النشاط التجاري:

بموجب القانون المتعلق بشروط ممارسة النشطة التجارية، حددّ المشرع الجزائري أشكال الأنشطة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، كما أن هناك بعض النشطة مستبعدة من التسجيل في السجل التجاري.[2]

أ. أشكال النشاط التجاري:

الأنشطة التجارية الممارسة من قبل الأشخاص المعنيين، التيّ تكون خاضعة للتسجيل في السجل التجاري تتمثل في الأنشطة التجارية القارة و النشطة التجارية غير القارة.

[1]) نور الدين فاشل، المرجع السابق، ص 50.
[2]) بن زارع رابح، المرجع السابق، ص 175

1. الأنشطة التجارية القارة:

يعتبر نشاطا تجاريا قار لكل نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل[1]، و من ثم عندما يرغب شخص في ممارسة نشاط تجاري قار، فإنه يتوجب عليه أن يكون مالكا أو مؤجر المحل، قصد مزاولة نشاطه التجاري.

و يقصد بالمحل هنا الجدران، أي ذلك العقار الذيّ يمارس فيه التجارية ، و ليس المقصود به المحل التجاري، بمعنى مجموعة أموال مادية و معنوية المخصصة لمزاولة مهنة تجارية، وبوطن عنوان الشخص الطبيعي الذيّ يمارس نشاطا تجاريا قارا في المجال الذيّ يمارس فيه نشاطه التجاري بصفة منتظمة[2].

و ما يلاحظ هنا أنّ المشرع لم يحددّ مدة بالنسبة للشخص الطبيعي المستثمر الأولى عندما يختار موطن في محل إقامته إلى غاية انتهاء المشروع، على عكس الشركات التجارية التيّ حددّ لها المشرع مدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

و يستنتج في الأخير أن يملك محل أو استئجاره، يعد شرطا من شروط ممارسة الأنشطة التجارية القارة، و يتم التوطين على أساسه، كما أنه يعد شرطا ضروريا من شروط التسجيل في السجل التجاري.

2. الأنشطة التجارية غير القارة:

يعتبر نشاطا تجاريا غير قار، كل نشاط تجاري يمارس عن طريق العرض أو بصفة متنقلة[3]، ويمارس النشاط التجاري غير القار في الأسواق الأسبوعية، أو نصف الأسبوعية و الجوارية، أو المعارض، أو في أي فضاء، أو في أي مكان آخر مهيأ لهذا الغرض[4]، و يجب على التاجر الذيّ يمارس تجارة غير قارة اختيار موطنه القانوني في إقامته المعتادة.

و تمارس النشطة التجارية غير القارة في شكل تقديم خدمات أو بيع منتجات معروضة على الرفوف أو في السيارات المهيأة، أو على الطاولات، أو المنصات من قبل الأشخاص الطبيعيين الحاصلين على سجلات تحمل رموز الأنشطة المعنية حسب ما هو مفهرس في مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري.

---

[1]) المادة 19 فقرة 01 من القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم، السالف الذكر.
[2]) المادة 19 فقرة 01 من القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم، السالف الذكر.
[3]) المادة 20 فقرة 01 من القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم، السالف الذكر
[4]) المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 13-14، السالف الذكر

يستنتج مما تقدم أنه يمكن للشخص الطبيعي أنّ يمارس أنشطة تجارية غير قارة عن طريق العرض أو بصفة متنقلة، في أماكن مخصّصة لذلك، في شكل تقديم خدمات أو بيع منتجات، و تساهم السلطات المحلية في عملية ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة، عن طريق منح بعض الرخصّ.

ب. الأنشطة غير المعنية بالتسجيل في السجل التجاري:

إذا كان الجائز ممارسة الأنشطة التجارية في شكل قار أو غير قار، فإن بعض الأنشطة غير معنية بالتسجيل في السجل التجاري، و لا تخضع لقانون ممارسة الأنشطة التجارية رقم 04-08 المعدل والمتمم.

وعليه تم استبعاد، الأنشطة الفلاحية، و الحرفيون، و الشركات المدنية و التعاونيات التيّ لا يكون هدفها الربح، مثل تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف[1]، هي شركة أشخاص مدنية، ذات مستخدمين و رأسمال متغيرين و تتمتع بالشخصية المعنوية، و الاستقلال المالي، و تقوم على أساس التضامن المهني بين الحرفيين، و لا تسعى إلى تحقيق الربح، و كذلك المهن المدنية الحرة التيّ يمارسها أشخاص طبيعيون، مثل مهنة المحاماة، لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري، بالإضافة إلى المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير الخدمات العمومية.

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالنشاط الممارس:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الشخص ينبغي عليه تحديد شكل النشاط التجاري الذيّ يريد مزاولته هذا النشاط يخضع لمدونة النشاطات الاقتصادية و لا يمكن في أي حال من الأحوال تقديم طلب الحصول على السجل التجاري متعلق بنشاط خارج النشاطات المنصوص عليها في مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، كما يشترط القانون في بعض الأحيان الحصول في مجال النشاطات و المهن المنظمة.

أولا: مراعاة مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري

يجب أن يكون النشاط التجاري الممارس من قبل الشخص طالب التسجيل في السجل التجاري من ضمن النشاطات التجارية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري المنصوص عليها في مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل لتجاري، و لهذا يتطلب الأمر التعريف بهذه المدونة، و بعد ذلك ينبغي التطرق إلى كيفية تنظيمها.

[1]) المادة 02 و04 من المرسوم التنفيذي رقم 97-99 المؤرخ في 29 مارس 1997، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعاونيي الصناعة التقليدي والحرف، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 18 المؤرخة في 30 مارس 1997، ص 09، ملغى.

أ. التعريف بمدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري:

تنص المادة 23 من القانون 04-08 المعدل و المتمم المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية والتيّ نصت صراحة على أنه: "تتم عملية تسجيل الأنشطة التجارية، بالرجوع إلى مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري يحددّ محتوى و تمحور و كذا شروط تسيير و تحسين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري عن طريق التنظيم".

بناءا على هذا النص، صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-249 المؤرخ في 29 سبتمبر2015 الذي يحددّ محتوى و تمحور، و كذا شروط تسيير و تحسين مدونة النشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، الذيّ ألغى نظيره المرسوم التنفيذي[1] رقم 97-39 المؤرخ في 18 يناير1997 المعدل و المتمم المتعلق بمدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري.

كما تطرقت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم15-111 السالف الذكر، المدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، التيّ نصت صراحة على أنه "يتم التسجيل في السجل التجاري بالرجوع إلى البيانات المذكورة في مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري".

و عليه تعد مدونة النشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري أداة فعّالة في الحياة العملية ليست على صعيد تحديد النشاط الاقتصادي المراد ممارسته فقط، و إنما يتسع الأمر إلى تحديد مجالات النشاطات و مضمونها بحيث لا يمكن لممارس النشاط أن يتجاوز الإطار المرسوم له في الممارسة و هو ما يؤدي إلى التصدي لكثير من النزاعات بين أهل الحرفة[2]، أو المهنة الواحدة خصوصا.

يستنتج مما سبق ذكره، أنه لا يمكن طلب التسجيل في السجل التجاري، حيث تسمح هذه المدونة بحصر و بيان كل نشاط تجاري خاضع للتسجيل في السجل التجاري هذه المدونة بحصر و بيان كل نشاط تجاري خاضع للتسجيل في السجل التجاري و بهذا تعد إطارا مرجعيا تسهل بذلك على المعنيين بالتسجيل في السجل التجاري الرجوع إليها لمعرفة النشاط الممارس.

[1]) ألغي المرسوم التنفيذي بموجب المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 15-249 السالف الذكر
[2]) نور الدين فاشل، المرجع السابق، ص 50-51

ب. تنظيم دونة النشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري:

يوكل تسيير مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري إلى المركز الوطني للسجل التجاري، الذيّ يتولى إعدادها و استنساخها و توزيعها و كذا وضعها تحت تصرف المستعملين، كما يمكن تسيير المدونة بواسطة إصدار الكتروني[1]، و يحددّ محتواها و تعيينها بموجب قرار صادر من طرف الوزير المكلف بالتجارة[2].

يلاحظ هنا أنّ المركز الوطني للسجل التجاري بعد عام 2015، أصبح يتولى تسيير مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري بصفة مستقلة، على عكس ما كان معمول به في السابق إذ كان المركز يسير المدونة تحت إشراف وزير التجارة[3].

و أصبحت المدونة تسيير بواسطة إجراء إلكتروني، و هذا بهدف عصرنة المركز الوطني للسجل التجاري لمواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة و إضفاء مرونة على الخدمات المقدمة للمواطن.

كما تضمنت المرسوم التنفيذي 15-249 السالف لذكر إمكانية إنشاء لأول مرة لجنة لدى الوزير المكلف بالتجارة تسمى لجنة مدونة الأنشطة الاقتصادية، و التيّ يترأسها ممثل الوزير المكلف بالتجارة و يحددّ هذا الأخير تشكيلة اللجنة و كيفيات سيرها بمقررّ، و هذا الأخير لم يصدر إلى حد الآن.

ثانيا: الحصول على الرخصة و الاعتماد في إطار الأنشطة و المهن المنظمة:

لا يكف أن يكون النشاط الذيّ يرغب الشخص طالب التسجيل في السجل التجاري مزاولته منصوصا عليه في مدونة النشاطات الاقتصادية فقط، بل أن بعض النشطة منصوص عليه في هذه الأخيرة، لكن يتطلب القانون الحصول على رخصة أو اعتماد لأجل ممارسة ذلك النشاط التجاري، حاجته في مجال الأنشطة و المهن المنظمة، ثم بعد ذلك تنظيم النشطة و المهن المنظمة.

أ) الإطار القانوني للنشاطات و المهن المنظمة:

لقد عرفت النشاطات و المهن المنظمة في التشريع الجزائري عدة تطورات عبر قوانين مختلفة، لهذا يتم دراستها وفق النصوص القانونية السارية المفعول التيّ لها صلة مباشرة بتنظيمها.

و في هذا الإطار تنص المادة 24 من القانون 04-08 المعدل و المتمم السالف الذكر، على أنه "تخضع شروط و كيفيات ممارسة أي نشاط أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري، إلى القواعد الخاصة المحددّة بموجب القوانين أو التنظيمات الخاصة التيّ تحكمها، يحددّ شروط و كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

---

[1]) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 15-249، السالف الذكر.
[2]) المادة 05 فقرة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15-249، السالف الذكر.
[3]) المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المعدل والمتمم الملغى، السالف الذكر، ملغى.

و تعد نشاطات ذات طابع خصوص، لذا يشترط لممارستها تقديم رخصة أو اعتماد تسلمها السلطات المخلوطة بذلك، سواء كانت سلطة مركزية أو سلطة لا مركزية، وهي ما تعرف بالإدارة التقليدية، كما تؤدي السلطات الإدارية المستقلة، أو سلطات الضبط المستقلة، دورا هاما في عملية منح الرخص و الاعتمادات في عدة مجالات لاسيما المجال المصرفي و المالي المجال الاقتصادي مجال الإعلام.

و تتمثل الطبيعة القانونية للرخصة أو الاعتماد في أنهما عبارة عن قرار إداري[1]، له طابع تنفيذي صادر بالإرادة المنفردة عن سلطة إدارية يهدف إلى إحداث آثار قانونية، يسمح بمزاولة النشاطات أو المهن المنظمة، و يتم تقديم الرخص أو الاعتمادات الممنوحة بصفة إلزامية ضمن ملف طلب التسجيل في السجل التجاري، تحت طائلة عدم قبول الملف.

ب. تنظيم النشاطات و المهن المنظمة:

في البداية يجب الإشارة إلى أنه بعد صدور المرسوم التنفيذي 15-234 السالف الذكر، تم تغيير مصطلح المهن المقننة الذيّ تم استعماله سابقا بمصطلح المهن المنظمة.

و تعرف الأنشطة و المهن المنظمة ، بالنظر إلى طبيعتها أو موضوعها، بأنها أنشطة و مهن لها طابع خصوصي و لا يسمح بممارستها إلا إذا توفرت فيها الشروط التيّ يتطلبها التنظيم[2]، وتعتبر كأنشطة و مهن منظمة بالنظر إلى خصوصيتها، تلك التيّ تكون ممارستها من شأنها أنّ تمسّ مباشرة بانشغالات أو مصالح مرتبطة بمايلي[3]:

1 النظام العام.
2 أمن الممتلكات و الأشخاص.
3 الحفاظ على الثروات الطبيعية و الممتلكات العمومية التيّ تشكل الثروة الوطنية.
4 الصحة العمومية.
5 البيئة

ما يلاحظ هنا أنه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-234 السالف الذكر، تم تقليص المحالات التيّ تحددّ على إثرها النشاطات و المهن المنظمة، حيث تم حذف عدة مجالات كانت موجودة سابقا[4]، من بينها الاقتصاد الوطني، الخلق و الآداب، حقوق الخواص و مصالحهم المشروعة، و كنتيجة عن الحذف ستصبح بعض النشاطات و المهن غير منظمة.

[1]) غزاوي عبد الرحمن، الرفض الإداري في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 190.
[2]) المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-234، السالف الذكر
[3]) المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15-234، السالف الذكر
[4]) المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المعدل والمتمم الملغى، السالف الذكر، ملغى.

و نظرا لخصوصية و حساسية النشاطات و المهن المنظمة[1]، يجب أن يخضع كل نشاط ومهنة منظمة إلى تنظيم خاص، يتخذ بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح من الوزير أو الوزراء المعنيين.

كما ينبغي أنّ يتضمن النصّ المنظم للنشاط أو المهنة كل العناصر، التيّ تسمح لاسيما بمايلي[2]:

- تعريف طبيعة و موضوع النشاط أو المهنة المراد تنظيمها بدقة بالرجوع لاسيما إلى مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.
- تحديد الشروط الخاصة المطلوبة لممارسة النشاط أو المهنة المنظمة.
- تحديد القدرات المهنية لدى الراغبين في ممارسة الأنشطة أو المهن المنظمة.
- تحديد القدرات المهنية لدى الراغبين في ممارسة الأنشطة أو المهن المنظمة.
- تحديد الشروط المرتبطة بالمحلات المهنية و التجهيزات التقنية التيّ تستعمل و الوسائل التقنية الضرورية.
- تعيين الإدارة أو الهيئة المؤهلة لدراسة طلب ممارسة النشاط أو المهنة المنظمة، و كذا تسليم الرخصة أو الاعتماد.
- تحديد الوثائق المكونة للملف المقدم لطلب الرخصة أو الاعتماد المؤقت أو النهائي.
- تحديد الحالات التيّ تسلم فيها الرخصة أو الاعتماد و المؤقت أو النهائي.
- تحديد عند الاقتضاء مدة صلاحية الإقليمية للرخصة أو الاعتماد المؤقت أو النهائي.
- وضع نظام يحددّ كيفيات إجراء الرقابة على ممارسة النشاط أو المهنة المنظمة و ذلك بتوضيح موضوعا و كيفيات ممارستها و كذا الأعوان المؤهلين في هذا المجال.
- تحديد أجل خمسة عشر(15) يوما ما تسليم الرخصة المؤقتة.
- تحديد أجل لتسليم الاعتماد النهائي.
- وضع دفتر شروط تحددّ فيه الالتزامات التيّ تقوم عليها مسؤولية الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من الرخصة أو الاعتماد و العقوبات الإدارية في حالة المخالفات.
- تحديد نموذج الرخصة أو الاعتماد المؤقت و النهائي.
- تحديد حالات المخالفات التيّ يترتب عليها، السحب المؤقت للرخصة أو الاعتماد الذيّ يؤدي إلى تعليق الممارسة، مع تحديد مدته، السحب النهائي للرخصة أو الاعتماد الذيّ يترتب عليه الشطب من السجل التجاري.

---

[1]) بن هلال نذير، معاملة الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، أطروحة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015-2016، ص 89.

[2]) المادة 06 ممن المرسوم التنفيذي رقم 15-234، السالف الذكر

- تحديد مهلة للتجار الممارسين عند دخول المرسوم الذيّ ينظم النشاط أو المهنة للامتثال لأحكامه حيز التنفيذ.
- التوضيح أنّ عدم الحصول على الرخصة أو الاعتماد المؤقت أو النهائي يترتب عن إلزاميا تقديم المعنى طلبا للشطب من السجل التجاري خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التبليغ بالرفض.

بناءا على ما تقدم يمكن القول، أنّ كل النشاطات و المهن المنظمة حسب القطاعات المختلفة، يجب أن تنظم بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من الوزير أو الوزراء المعنيين تراعى في هذا المرسوم التنفيذي كل العناصر السابق ذكرها، و في هذا الشأن يعتبر المرسوم التنفيذي 15-234 السالف الذكر، عبارة عن مرجع أو نموذج لكل المراسيم التنفيذية التيّ تتضمن نشاطات أو مهن منظمة.

والجديد الذيّ جاء به المرسوم التنفيذي 15-234 السالف الذكر، الذيّ لم يكن موجود من قبل، هو أنّ النشاطات والمهن المنظمة، يجب أن تخضع لدفتر شروط تحددّ فيه الالتزامات التيّ تقوم عليها مسؤولية الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من الرخصة أو الاعتماد و الصعوبات الإدارية في حالة المخالفة[1].

[1]) المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 15-234، السالف الذكر

المبحث الثاني

طبيعة القيد في السجل التجاري

بعد تحديد الأشخاص الملزمون بالتسجيل في السجل التجاري و الشروط المفروضة عليهم، وبيان الأنشطة التجارية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري سواء كانت أنشطة قارة أو أنشطة غير قارة، و الشروط التيّ تتطلب لممارسة تأتي بعد ذلك مرحلة التسجيل في السجل التجاري، فهذا الأخير له طبيعة خاصة، و حتى يكون تسجيلا قانونيا صحيحا، يفرض القانون على الملتزمين بالتسجيل في السجل التجاري القيام ببعض الإجراءات الخاصة بالتسجيل، و تقديم بعض الوثائق الضرورية تحت طائلة عدم قبول التسجيل في السجل التجاري كما أنّ التسجيل في السجل التجاري و عدم التسجيل فيه يرتب آثارا هامة يقتضي الأمر دراستها.

المطلب الأول: إجراءات التسجيل في السجل التجاري و عملياته

إنّ التسجيل في السجل التجاري يتطلب الإجراءات ينبغي مراعاتها من قبل المتقدمين للتسجيل في السجل التجاري، كما أنّ القانون غرض تقديم مجموعة من الوثائق قصد التسجيل التجاري، و هذه الوثائق تختلف باختلاف عمليات التسجيل في السجل التجاري.

الفرع الأول: التسجيل في السجل التجاري

تنص المادة 20 مكررّ من القانون التجاري على أنّ "كيفيات التسجيل في السجل التجاري تحددّ طبقا للتنظيم المعمول به"[1].

الفرع الأول: التسجيل في السجل التجاري

إذ يفرض القانون على المتقدمين للتسجيل في السجل التجاري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بعض الإجراءات عن طلب التسجيل في السجل التجاري، التي تتمثل في إلزامية الحصول على التسمية، و كذلك القيام لعملية الإشهار القانوني الإجباري.

[1]) د. فرحة زراوي صالح، المرجع السابق، ص 443.

أولا: الحصول على التسمية (الاسم التجاري):

للقيام تسجيل التسمية، بإمكان الخاضع التقدم شخصيا إلى الفرع المحلي للمركز الوصي للسجل التجاري المخصصّ إقليميا، أو عن طريق اللجوء إلى بوابة المعلومات للمركز الوطني للسجل التجاري في الخانة المخصّصة.

أ) في حالة قدوم التاجر:

تسلم التسمية بمجرد إتمام الإجراءات التالية:

1 ملء استمارة يحددّ فيها المعنى أربع (04) تسميات متسلسلة حسب الأفضلية.

2 دفع مصاريف البحث على مستوى البنك الوطني الجزائري التابع إقليميا من طرف المعنى.

ب) في حالة التسجيل عن طريق بوابة السجل التجاري:

هذه الخدمة مفتوحة لجميع المستخدمين و المشتركين مسبقا على موقع البوابة و ذلك دون أي تمييز، و بالتالي يمكن للمستخدم تسجيل التسمية أو الاسم التجاري على البوابة عن طريق "مشتريكينا" وعليه تعد العملية بسيطة جدا و تفاعلية.

حيث يقوم المستخدم بملء استمارة تحتوى على المعلومات التالية:

1 طبيعة التاجر.

2 الاقتراحات الأربعة مرتبة حسب الأفضلية تنازليا.

3 عنوان التاجر أو مقر الشركة، ولاية المقر.

4 اسم و لقب التاجر أو الممثل القانوني للشركة و الفرع المعنى بسحب التسمية[1].

ثانيا: القيام بالإشهار القانوني:

ألزم المشرع الجزائري كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للتسجيل في السجل التجاري القيام بإجراء الإشهار القانوني الإجباري المنصوص عليه في التشريع و التنظيم المعمول بهما[2].

ومن ثم فقد ثار نقاش حاد بشأن الإشهار القانوني الإجباري ، و عليه فالتساؤل المطروح **هل يعد الإشهار القانوني أثر من آثار التسجيل في السجل التجاري، أم أنه يعبر إجراء من الإجراءات المتعلقة بالتسجيل في السجل التجاري؟**

[1]) دليل الاستثمار لإنشاء المؤسسة، نشرية صادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري عام 2012، ص 15.
[2]) نور الدين فاستل، المرجع السابق، ص 228

إجابة عن التساؤل المطروح ذهب البعض[1]، للقول أن الإشهار القانوني آثر من آثار التسجيل في السجل التجاري، أي أنّ التسجيل في السجل التجاري يرتب القيام بالإشهار القانوني الإجباري.

في حين رأى البعض[2]، الآخر أن الإشهار القانوني الإجباري إجراء و ليس أثر الآن الأثر نتيجة حتمية و آلية ناتجة عن تصرف ما، بينما الإجراء هو تصرف الهدف منه تحقيق نتيجة ما، فالإشهار القانوني الإجباري إجراء مكمل للتسجيل في السجل التجاري، يقوم به المركز الوطني للسجل التجاري على نفقة الخاضع، قد يكون هذا الإجراء سابق للتسجيل في السجل التجاري أولا حقا له، و يعاقب كل من لا يلتزم بهذا الإجراء.

أ. **أنواع الإشهار القانوني:**

و هي نوعان يلتزم بها الأشخاص الاعتباريين:

1. الإشهار القانوني الإجباري الخاص بالأشخاص الاعتباريين.
2. الإشهار القانوني الإجباري الخاص بالأشخاص الطبيعيين.

ب. **كيفيات إدراج الإشهارات القانونية:**

1. النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
2. إلغاء النشر في الصحافة الوطنية المكتوبة.

و لعل أنّ المشرع الجزائري يسعى من خلال ذلك، إلى عدم إرهاق كامل المعنيين بالتسجيل في السجل التجاري باللجوء إلى النشر مرتين، مرة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و مرة أخرى في الصحافة الوطنية المكتوبة و هذا كله يصب في مسعى تخفيف الإجراءات المتعلقة بالتسجيل في السجل التجاري، و ربح الوقت و توفير المال، و ذلك من أجل التشجيع على إنشاء المؤسسات في مجال القطاع الخاص، و بالتالي تحسين مناخ الإشهار و الدفع بعجلة التنمية.

الفرع الثاني: عمليات التسجيل في السجل التجاري

بعد القيام بكل الإجراءات المتعلقة بالتسجيل في السجل التجاري السابقة الذكر تأتي عملية التسجيل في السجل التجاري، حيث يقصد بعمليات التسجيل في السجل التجاري كل عملية قيد أو تعديل أو شطب[3]، و هذا ما تؤكده أحكام المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المتعلق بكيفيات القيد و التعديل

[1]) نادية فضيل، القانون التجاري (الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري)، الطبعة 11، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 192.
[2]) نور الدين فاستل، المرجع نفسه ، ص 233.
[3]) المادة 05 من القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم، السالف الذكر.

والشطب في السجل التجاري، إذ يتضمن التسجيل في السجل التجاري، كل قيد أو تعديل، أو شطب وعلى هذا الأساس ستتم دراسة عمليات التسجيل في السجل التجاري في هذا الفرع، من حيث بيان كيفية القيد والتعديل في السجل التجاري و كيفيات الشطب من السجل التجاري.

أولا: كيفيات القيد في السجل التجاري

إنّ القيد في السجل التجاري له طابع شخصي[1]، و يتم هذا القيد بناءا على طلب المعنى أو من قبل ممثله القانوني، و لا يسلم للخاضع للقيد في السجل التجاري إلا رقم واحد للقيد الرئيسي الذيّ لا يمكن تغييره إلى غاية شطبه، و يتم القيد الثانوي بالرجوع إلى القيد الرئيسي و القيد في السجل التجاري يكون إما قيدا رئيسيا أو قيدا ثانويا.

- **القيد الرئيسي:** هو أول قيد في السجل التجاري يقوم به كل شخص يمارس نشاطا خاضع للقيد في السجل التجاري.
- **القيد الثانوي:** هو كل قيد يتعلق بأنشطة ثانوية يمارسها كل شخص طبيعي أو معنوي، ويمثل امتداد للنشاط الرئيسي، أو ممارسة أنشطة تجارية أخر متواجدة بالإقليم ولاية المؤسسة الرئيسية، أو ولايات أخرى.

أ قيد الأشخاص الطبيعية و المعنوية في السجل التجاري:

1 قيد الشخص الطبيعي: يكون في الحالات التالية:

1-1- قيد الشخص الطبيعي القار:

يتم قيد كل شخص طبيعي في السجل التجاري يمارس نشاطا تجاريا قارا على أساس الوثائق التالية:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري إثبات وجود محل مؤهل استقبال نشاط تجاري بتقديم، إما سند ملكيته أو عقد إيجار، أو امتياز للوعاء العقاري الذيّ يحتوى النشاط التجاري، أو كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- نسخة من الرّخصة أو الاعتماد المؤقت اللذان تسلمها الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.
- نسخة من بطاقة مقيم بالنسبة للخاضعين من جنسية أجنبية.

[1]) المادة 05 فقرة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر

2-1- قيد الشخص الطبيعي غير القارة:

يتم قيد كل شخص طبيعي في السجل التجاري يمارس نشاطا تجاريا غير قار على أساس الوثائق التالية:

- إثبات الإقامة المعتادة.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدّد في التنظيم المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللذّان تسلمها الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.
- نسخة من بطاقة مقيم بالنسبة للخاضعين من جنسية أجنبية.

3-1- قيد الشخص الطبيعي مستأجر القاعدة التجارية:

يتم قيد كل شخص طبيعي مستأجر لقاعدة تجارية في السجل على أساس الوثائق التالية[1]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- نسخة من العقد التوثيقي المتضمن تأجير التسيير القاعدة التجارية.
- نسخة من نشر العقد التوثيقي المتعلق بتأجير التسيير في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- نسخة من مستخرج السجل التجاري لمالك القاعدة التجارية، تحمل عبارة تثبيت تأجير تسيير القاعدة التجارية، و كذا اسم و لقب و عنوان الشخص المستأجر المسير.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدّد في التنظيم المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللّذان تسلمها الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.
- نسخة من بطاقة مقيم بالنسبة للخاضعين من جنسية أجنبية.

4-1- قيد الشخص الطبيعي المستثمر الأولى:

يتم قيد كل شخص طبيعي مستثمر أولي في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[2]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.

---

[1]) المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 13.

[2]) المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، معدلة بموجب المادة 07 من القانون رقم 13-06 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 19.

- إثبات الإقامة المعتادة.
- شهادة التأهيل المسلمة من طرف الجهات المختصة .
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللّذان تسلمهما الإدارات المختصة عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.
- نسخة من بطاقة مقيم بالنسبة للخاضعين من جنسية أجنبية.

1-5- قيد الشخص الطبيعي كناقل عمومي:

يتم قيد كل شخص طبيعي مستثمر أولي في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[1]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- إثبات الإقامة المعتادة.
- رخصة يسلمها مدير النقل على مستوى الولاية المختصة إقليما.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدّد في التنظيم المعمول به.

1-6- قيد النشاط ثانوي للأشخاص الطبيعية:

يتم قيد نشاط ثانوي للأشخاص المعنوية في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[2]: يتم قيد نشاط ثانوي للأشخاص المعنوية في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية:

- طلب الممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم، إما سند ملكية أو عقد إيجار، أو امتياز للوعاء العقاري الذيّ يحوي النشاط التجاري أو كل عقد أو مقررّ تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محددّ في التنظيم به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللّذان تسلنها الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.

---

[1]) المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب السجل التجاري، المرجع السابق، ص 14.

[2]) المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 05.

2 قيد الشخص المعنوي:

يكون في الحالات التالية:

2-1- قيد الشخص المعنوي: يتم قيد كل شخص معنوي في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[1]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم، و إما سند ملكية أو عقد إيجار، أو امتياز للوعاء العقاري الذيّ يحوي النشاط التجاري، أو كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.
- نسخة من القانون الأساسي المتضمن تأسيس الشركة، أو نسخة من النص التأسيسي للشركة، عندما يتعلق الأمر بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.
- نسخة من إعلان نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محددّ في التنظيم المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللذّان تسلمهما الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر لممارسة نشاطات أو مهن منظمة.

2-2- قيد الشخص المعنوي مستأجر القاعدة التجارية:

يتم قيد كل شخص معنوي مستأجر لقاعدة تجارية في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[2]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من العقد التوثيقي المتضمن تأجير تسيير القاعدة التجارية باسم الشركة.
- نسخة من نشر العقد التوثيقي المتعلق بتأجير التسيير في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

[1]) المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 04.
[2]) المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 18.

- نسخة من مستخرج السجل التجاري لمالك القاعدة التجارية، تعمل عبارة تبين تأجير تسيير القاعدة التجارية، و كذا اسم و لقب و عنوان الشخص المستأجر المسيير.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محددّ في التنظيم المعمول به.

2-3- قيد الشخص المعنوي المستثمر الأولي:

يتم قيد كل شخص معنوي مستثمر أولي في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[1]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- شهادة الإيواء ممضاة من طرف، محافظ الحسابات، أو غير محاسب أو محامي، أو موثق، أو الممثل القانوني للشركة.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من اعلان نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- أي وثيقة تثبت صفة المستثمر الأجنبي.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محددّ في التنظيم المعمول به.
- نسخة من الرخصة أو الاعتماد المؤقت اللّذان تسلمهما الإدارات المختصة، عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاطات أو مهن منظمة.

2-4- قيد نشاط ثانوي للأشخاص المعنوية: يتم قيد نشاط ثانوي للأشخاص المعنوية في السجل التجاري على أساس الوثائق التالية[2]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- نسخة من القانون الأساسي المتضمن تأسيس للشركة.
- إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري.
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي.
- وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري.

[1]) المادة 21 فقرة 02 من القانون رقم 04-08 السالف الذكر، معدلة بموجب المادة 07 من القانون رقم 13-06 السالف الذكر، المرجع السابق، ص 20.
[2]) المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 05.

و نفس الأمر بالنسبة لكل من إعادة قيد الأشخاص المعنوية و قيد الفروع أو الوكالات، أو الممثليات التجارية، أو كل مؤسسة أخرى تابعة لشركة تجارية مقرها بالخارج و أيضا قيد التجمعات.

أ **بعض العمليات الخاصة بالتسجيل:**

هناك بعض المسائل يجب أن تكون محل تسجيل لدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري، من بينها التصرفات القانونية المتعلقة بالمحلات التجارية و هناك أيضا عقد الاعتماد الإيجاري.

1 **التسجيلات المتعلقة بالمحل التجاري:** هذه التسجيلات متعلقة ببيع المحل التجاري، أو الرهون الحيازية الواقعة على الأدوات و المعدات و التجهيزات.

2 **تسجيل الاعتماد الايجاري:** يعتبر الاعتماد الايجاري، عملية تجارية و مالية، يتم تحقيقها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، أو من طرف شركة الاعتماد الإيجاري المؤهلة قانونا و المعتمدة بهذه الصفة[1].

ثانيا: كيفيات التعديل في السجل التجاري:

يكون التعديل في السجل التجاري حسب الحالة بإضافات أو تصحيحات أو حذف بيانات من السجل التجاري، أو تحديد مدة صلاحية عند الاقتضاء[2]

أ. **التعديل بالنسبة للشخص الطبيعي:**

يجب أن يحتوى الملف على الوثائق التالية[3]:

- أصل مستخرج من السجل التجاري.
- طلب محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- عقد ايجار توثيقي، أو عقد الملكية (حالة تحويل المقر).
- وصل تسدي حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به (400دج).
- الاعتماد أو الرخصة اللّذان تسلمها الإدارات المختصة عندما يتعلق الأمر بتعديل يخص ممارسة نشاط او مهنة مقننة.

ب . **التعديل بلنسبة للشخص المعنوي:**

يجب أن يحتوى الملف الوثائق التالية:

---

[1]) المادة 01 من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، ص 25، ملغى.

[2]) المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر.

[3]) معلومات منشورة في الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، تاريخ الإطلاع 18 أفريل 2019، الرابط: https://sidjilcom.cnrc.dz

- أصل مستخرج السجل التجاري.
- طلب محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- صحيفة السوابق العدلية و مستخرج عقد الميلاد للمسيرين الجددّ (حالة تغير هؤلاء).
- نسختان (02) من العقود التعديلية للشركة.
- نسخة من الإعلان عن العقود التعديلية للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي جريدة يومية وطنية.
- نسخة من عقد الإيجار أو عقد الملكية باسم الشركة (حالة تحيل المقر).
- وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به (400دج).
- وصل دفع حقوق تسجيل تعديل السجل التجاري كما هو محددّ في التنظيم المعمول به.
- الاعتماد أو الرخصة اللّذان تسلمهما الإدارات المختصة عندما يتعلق الأمر بتعديل يخص ممارسته أو مهنة مقننة.

ثالثا: كيفيات الشطب من السجل التجاري

يتم الشطب من السجل التجاري في حالة الوقف النهائي عن النشاط، وفاة التاجر، حل الشركة التجارية، حكم قضائي يقضي بالشطب من السجل التجاري، ممارسة نشاط تجاري بمستخرج منتهي الصلاحية[1]، ويكون الشطب بطلب من التاجر المعني شخصا طبيعيا كان أو معنويان أو من ذوي حقوقه في حالة الوفاة، أو من مصالح المراقبة المؤهلة أمام الجهات القضائية المختصة بعد التأكد من عدم احترام الإجراءات المطلوبة[2]، ومن ثم ستتم دراسة كيفية الشطب من السجل التجاري، بالنسبة للشخص الطبيعي و الشخص المعنوي.

أ- الشطب بالنسبة للشخص الطبيعي:

- يتم الشطب القيد من السجل التجاري الرئيسي أو الثانوي، بالنسبة للأشخاص الطبيعيين على أساس الوثائق التالية[3]:
  - طلب محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
  - أصل مستخرج السجل التجاري، أو عند الاقتضاء النسخة الثانية منه.
  - مستخرج من عقد وفاة المورث عند الاقتضاء.

[1]) المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر.
[2]) المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر.
[3]) المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر.

- نسخة من الحكم القضائي، القاضي بالشطب من السجل التجاري عند الاقتضاء.
- شهادة الوصفية الجبائية المسلمة من طرف مصالح الضرائب المختصة إقليميا.
- وصل دفع حقوق الشطب من السجل التجاري.

ب- **الشطب بالنسبة للشخص المعنوي:**

يكون في الحالات التالية:

1 **شطب القيد الرئيسي:** يتم على أساس الوثائق التالية[1]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- أصل مستخرج السجل التجاري، أو عند الاقتضاء النسخة الثانية منه.
- نسخة من عقد حل الشركة التجارية.
- نسخة من إعلان نشر عقد حل الشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- نسخة من الحكم القضائي، القاضي بالشطب من السجل التجاري عند الاقتضاء.
- شهادة الوضعية الجبائية المسلمة من طرف مصالح الضرائب المختصة إقليميا.
- وصل دفع حقوق الشطب من السجل التجاري.

2 **شطب القيد الثانوي:** يتم تقديم الوثائق التالية[2]:

- طلب ممضي و محررّ على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.
- أصل مستخرج السجل التجاري.
- شهادة الوصفية الجبائية المسلمة من طرف مصالح الضرائب المختصة.
- وصل دفع حقوق الشطب من السجل التجاري.

و يستخلص مما سبق ذكره، أن المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المتعلق بكيفيات القيد والتعديل و الشطب من السجل التجاري، جاء لتخفيف الوثائق المطلوبة للتسجيل في السجل التجاري.

حيث تم تقليص ملف التسجيل في السجل التجاري عن طريق، حذف شهادة الميلاد و صحيفة السوابق العدلية، و توسيع سند إثبات المحل في ملف التسجيل (قيد و تعديل)، بإضافة امتياز الوعاء العقاري الذيّ يحوي النشاط التجاري أو كل عقد أو مقررّ تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية ، تقليص عددّ نسخ القانون الأساسي أو العقد التعديلي بالنسبة للأشخاص المعنويين إلى نسخة واحدة فقط، و من جهة أخرى إعادة إدراج بطاقة مقيم بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الخاضعين للتسجيل من جنسية

[1]) المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، السالف الذكر، كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، المرجع السابق، ص 11.

[2]) المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111، المرجع نفسه.

أجنبية في ملف القيد في السجل التجاري[1]، و هذه المقتضيات الجدية تدخل ضمن التسهيلات التيّ تم تكريسها من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل عملية الإشهار في الجزائر.

إضافة إلى المذكرة 898 المؤرخة في 2018/12/24 المتعلقة بالتعليمات الجدية المتعلقة بالسجل التجاري و أهمها التيّ تحمل رقم 2019/008 المؤرخة في 03 جانفي 2019[2]، و التيّ تتعلق بالتسجيل في السجل التجاري الذيّ أصبح مشروطا في ملف الشطب نسخة من جدول الضرائب المطهرة وشهادة تثبت أن الوضعية مظهرة مع صندوق الضمان الاجتماعي و عندما يتعلق الأمر بممارسة نشاط مطعم، صناعي و تجاري و صحي أو تربوي و تكويني يجب أن يقدم الطالب كذلك رخصة الممارسة مسلمة من قبل إدارة القطاع، إلاّ أنه لم يتم العمل بهذه التعليمة، الصادرة من الوزير السابق[3].

المطلب الثاني: آثار القيد في السجل التجاري

لقد كرس المشرع الجزائري صراحة الوظيفة الإعلامية للسجل التجاري، فإنه يحق لأي شخص له مصلحة أن يطلع بكل حرية على البيانات الواردة في السجل التجاري، حتى يطمئن على المراكز المالية للتجار التيّ يتعامل معا، ومن ثم فإن السجل التجاري، يهدف إلى تحقيق العلانية في المواد التجارية، و عليه فإن التسجيل الصحيح في السجل التجاري يرتب آثارا ايجابية هامة للمسجلين فيه سواء للأشخاص الطبيعيين أم الأشخاص المعنويين، كما أن التسجيل غير الصحيح أو عدم التسجيل في السجل التجاري، يرتب آثار سلبية على المخالفين لقواعد التسجيل في السجل التجاري.

الفرع الأول: آثار القيد الصحيح في السجل التجاري

يتعين على الأشخاص الطبيعية و المعنوية التيّ ترغب في ممارسة أنشطة تجارية في السجل التجاري، و مراعاة مجموعة الشروط الواجب احترامها حتى يكون ذلك التسجيل صحيحا من الناحية القانونية، و في حالة القيام بكل الإجراءات القانونية التيّ يفرضها القانون و المطلوبة للتسجيل في السجل التجاري من قبل المعنيين، فإن هذا التسجيل الصحيح في السجل التجاري يولد آثارا ايجابية خاصة بالشخص الطبيعي، و آثار أخرى ايجابية خاصة بالشخص المعنوي.

[1]) مذكرة رقم 5008 مؤرخة في 26 ماي 2015، صادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري، موجهة إلى السادة والسيدات مأموري الفروع المحاسبية للمركز الوطني للسجل التجاري، ص 01.
[2]) تعليمة تحمل رقم 2019/0008 المؤرخة في 03 جانفي 2019 صادرة عن رئاسة الحكومة.
[3]) المذكرة رقم 858 المؤرخة 2008/12/24 المتعلقة بالتعليمات الجديدة الخاصة بالسجل التجاري، الصادر عن رئاسة الحكومة.

أولا: الآثار الايجابية المشتركة بين الشخص الطبيعي و المعنوي

أ/ تسليم مستخرج السجل التجاري أحادي:

صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-222 المؤرخ في 21 جوان 2006 الذيّ يحددّ نموذج مستخرج السجل التجاري و محتواه[1]، إلى جانب القرار المؤرخ في 21 نوفمبر 2006 الذيّ يحددّ نموذج و مميزات مستخرج السجل، حيث نصت المادة 03 منه على أنه يجب أن يكون مستخرج السجل التجاري بلون ذي عمق:

01 أزرق: بالنسبة لأشخاص الطبيعيين في حالة القيد بصفة رئيسية أو ثانوية و في حالة التعديل.

02 **أخضر:** بالنسبة للأشخاص المعنويين في حالة القيد بصفة رئيسية أو ثانوية و في حالة التعديل.

03 **برتقالي:** بالنسبة للفروع و الممثليات التجارية الأخرى في حالة القيد بصفة رئيسية أو ثانوية و في حالة التعديل.

04 **أصفر:** بالنسبة للتجار غير القارين في حالتي القيد و التعديل.

05 **بنفسجي:** بالنسبة لمؤجري المحلات التجارية للأشخاص الطبيعيين في حالة التعديل.

06 **رمادي:** بالنسبة لمؤجري المحلات التجارية للأشخاص المعنويين في حالة التعديل.

07 **أبيض:** بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين في حالة الشطب.

و قد تساءل بعض الباحثين[2] عن سر هذا التلوين هل يعود لسهولة التمييز، أم يعكس نسبة الأمية المتفشية في المجتمع عامة و التجار خاصة، مما قد يسمح لهم بالتمييز فيما بينهم، و كذا السماح للغير من التعرف على الأنشطة بسهولة.

و تجدر الإشارة إلى أنه، لا يسلم للخاضع للقيد في السجل التجاري إلا رقم واحد للقيد الرئيسي الذيّ لا يمكن تغييره إلى غاية شطبه[3]، و هذا ما يعرف بمبدأ وحدودية السجل التجاري، و بناء عليه يتم تسليم مستخرج واحد فقط من السجل التجاري لذوي الشأن طيلة فترة الممارسة التجارية.

ب/ السماح بممارسة الأنشطة التجارية بكل حرية:

إن ممارسة الأنشطة التجارية في الجزائر، مرهون بالحصول المعنيين على السجل التجاري، فبمجرد التسجيل في السجل التجاري، يمكن لأي شخص مزاولة نشاط تجاري بكل حرية.

---

[1]) المواد 02 إلى 12 من المرسوم التنفيذي رقم 06-222 السالف الذكر.
[2]) نور الدين غاستل، المرجع السابق، ص 257
[3]) المادة 05 فقرة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السالف الذكر.

و هذا ما نصت عليه المادة 18 فقرة 01 من القانون رقم 90-22 المعدل و المتمم المتعلق بالسجل التجاري بقولها: ".....و يخول هذا التسجيل الحق في حرية ممارسة النشاط التجاري".

و هو ما تؤكده المادة 04 فقرة 02 من القانون رقم 04-08 المعدل و المتمم المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية صراحة : ".....يمنح هذا التسجيل الحق في الممارسة الحرة للنشاط التجاري....".

ثانيا: الآثار الايجابية بين الأشخاص الطبيعية و المعنوية

أ- علاقة التسجيل بصفة التاجر بالنسبة للشخص الطبيعي:

الآثار الايجابية الخاصة بالشخص الطبيعي المسجل في السجل التجاري تسجيلا صحيحا تتمثل في أن هناك علاقة بين التسجيل في السجل التجاري و صفة التاجر، و قد سبق القول أن صفة التاجر ليست شرطا من شروط القيد في السجل التجاري، و تم الوصول إلى نتيجة مفادها، أنه يمكن لأي شخص طبيعي و لو لم يكن تاجرا التقدم لطلب القيد في السجل التجاري، بمعنى أن صفة التاجر لا تعبر شرطا ضروريا للقيد في السجل التجاري.

كما أن صفة التاجر لا تعد شرطا من شروط التسجيل في السجل التجاري، كما أنها لا تعتبر شرطا من شروط ممارسته النشاطات التجارية، على عكس السجل التجاري الذيّ يعد شرطا من شروط ممارسة النشاطات التجارية بصفة قانونية.

ب- الآثار الايجابية الخاصة بالشخص المعنوي:

01 اكتساب الشركات التجارية للشخصية المعنوية:

لقد عرف القانون المدني الجزائري الشركة بأنها، عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو من مال أو نقد بهدف اقتسام الربح كما يتحملون الخسائر التيّ قد تنجم عن ذلك[1]، و تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا معنويا، غير أن هذه الشخصية لا تكون حجة على الغير إلا بعد استيفاء إجراء الشهر التيّ ينص عليها القانون، و مع ذلك إذا لم تقم الشركة بالإجراءات المنصوص عليها في القانون، فإنه يجوز للغير أن يتمسك بتلك الشخصية[2].

[1]) المادة 416 من القانون المدني الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 75-58 المعدل والمتمم السالف الذكر، ملغى.
[2]) المادة 417 من القانون المدني الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 75-58 المعدل والمتمم السالف الذكر، ملغى.

02 الكشف عن صفة التاجر للشركات التجارية:

لقد اعترف المشرع التجاري الجزائري بصفة التاجر لبعض الشركات التجارية، المحددة و فقا للمعيار الشكلي قبل القيد في السجل التجاري، و التيّ تتمثل في شركات التضامن، و شركات التوصية، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، و شركات المساهمة، وعليه تعتبر هذه الشركات تجارية بحكم شكلها ومهما كان وضوعها[1].

الفرع الثاني: آثار عدم التسجيل في السجل التجاري

عدم التسجيل في السجل التجاري أو التسجيل غير الصحيح يرتب بعض الآثار سواء بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي، وهي آثار سلبية نظرا لعدم مراعاة الأحكام لتشريعية المتعلقة بالسجل التجار، و في هذا الفرع سيتم بيان الآثار المترتبة على عدم التسجيل في السجل التجاري بالنسبة للشخص الطبيعي و الشخص المعنوي، و بعد ذلك يتطلب الأمر التطرق إلى بيان العقوبات الصارمة الناتجة عن مخالفة القواعد المتعلقة بالسجل التجاري.

أولا: الآثار المدنية السلبية المترتبة عن عدم التسجيل:

أ- الآثار المدنية السلبية للشخص الطبيعي:

الشخص الطبيعي الذيّ التزم بالتسجيل في السجل التجاري، يتم حرمانه من التمسك ببعض المزايا التيّ تكون في صالحه و التيّ من بينها:

1- عدم جواز التمسك بصفة التاجر[2]
2- إمكانية شهر إفلاسه
3- لا يجوز له الاحتجاج ببعض البيانات اتجاه الغير.
4- عدم السماح له بالاحتجاج ببعض الأعمال التجارية اتجاه الغير.
5- قيام مسؤوليته المدنية[3].

ب- الآثار المدنية السلبية للشركات التجارية:

الأشخاص المعنوية التيّ لم تسجل في السجل التجاري تلحقها بعض الآثار السلبية، و التيّ تتمثل في:

1- عدم اكتساب الشخصية المعنوية.

---

[1]) المادة 544 من القانون التجاري الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم السالف الذكر
[2]) فتيحة يوسف، الآثار القانونية لعدم القيد في السجل التجاري، مقال منشورة المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، العدد 02، سنة 2004، ص 109 – 110.
[3]) مصطفى كمال طه، المرجع السابق، ص 93

2- عدم جواز الاحتجاج ببعض البيانات اتجاه الغير.

3- قيام المسؤولية المدنية للشركات التجارية[1].

ثانيا: الجزاءات الجنائية المترتبة على مخالفة أحكام السجل التجاري

لقد رتب المشرع الجزائري عقوبات جنائية صارمة عند مخالفة قواعد التسجيل في التسجيل التجاري، لكن قبل التفصيل في هذه العقوبات، يتطلب الأمر في البداية التطرق إلى بيان كيفيات البحث والتحري عن الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام السجل التجاري.

أ- إجراءات البحث و التحري عن المخالفات:

طبقا لنص المادة30 من القانون رقم 04-08 المعدل و المتمم السالف الذكر، فإنّ الأشخاص المؤهلين للقيام بعمليات المراقبة و معاينة الجرائم المنصوص عليها في قانون ممارسة الأنشطة التجارية 04-08 المعدل و المتمم لاسيما المخالفات المتعلقة بالأحكام المتعلقة بالسجل التجاري هم، ضباط وأعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية، و كذلك الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعة للإدارات المكلفة بالتجارة و الضرائب[2].

أما عن كيفيات مراقبة و معاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون فتتم وفقا لنفس الشروط و الأشكال المعدية في التشريع و التنظيم المعمول بهما المطبقتين على الممارسات التجارية[3].

ب-عقوبات مخالفة أحكام قواعد السجل التجاري

تتمثل العقوبات الجنائية المترتبة عن مخافة قواعد السجل التجاري، في العقوبة السالبة للحرية وعقوبات غير سالبة للحرية كما أن هناك جزاء آخر و هو إمكانية التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش في بعض الحالات الخاصة.

1-العقوبة الوحيدة السالبة للحرية:

لقد تضمن القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل و المتمم عقوبة واحدة سالبة للحرية و هي معاقبة كل من يقوم بتقليد أو تزوير مستخرج السجل التجاري، أو الوثائق المرتبطة به بعقوبة الحبس من ستة أشهر (6) إلى (1) سنة، و بغرامة من 100.000دج إلى

[1]) عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 117.
[2]) وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-415، السالف الذكر
[3]) وفقا لأحكام القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم، السالف الذكر

1000000دج، و زيادة على هذه العقوبات يأمر القاضي تلقائيا بغلق المحل التجاري المعني، كما يمكنه أيضا أن يقرّر منع القائم بالتزوير من ممارية أي نشاط تجاري لمدة أقصاها خمس(5) سنوات[1].

2- العقوبات غير السالبة للحرية:

تتمثل في النقاط التالية:

2-1 ممارسة نشاط تجاري قار دون التسجيل في السجل التجاري:

يقوم أعوان الرقابة المؤهلين بقلق محل كل شخص طبيعي أو اعتباري بغلق المحل إلى غاية تسوية مرتكب الجريمة لوضعيته، و زيادة على إجراء الغلق، يعاقب بغرامة من 10.000دج إلى 1.00000دج[2].

كما يعاقب على ممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري، بغرامة من 1000دج إلى 100000دج، و في حالة عدم التسوية خلا 3 أشهر ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة، بحكم القاضي تلقائيا بشطب السجل التجاري.[3]

2-2 الإدلاء بسوء النية بتصريحات كاذبة بهدف التسجيل في السجل التجاري:

يعاقب بغرامة من 50000دج إلى 500000دج.

2-3 ممارسة نشاط تجاري غير قار دون التسجيل في السجل التجاري:

يعاقب بغرامة من 500دج إلى 50000دج، كما يجوز لأعوان الرقابة القيام بحجز سلع مرتكب الجريمة، و عند الاقتضاء حجز وسيلة النقل المستعملة .

2-4 عدم القيام بالإشهار القانوني الإجباري:

يعاقب على عدم إشهار البيانات القانونية المنصوص عليها في أحكام المواد 11.12.14.من القانون رقم 04-08 المعدل و المتمم السالف الذكر، بغرامة من 30000دج إلى 300000دج، يتعين على المركز الوطني للسجل التجاري، إرسال قائمة الأشخاص الاعتباريين و المؤسسات التيّ لم تقم بإجراءات الإشهار القانوني، إلى المصالح المكلفة بالرقابة التابعة للإدارة المكلفة بالتجارة[4].

[1]) المادة 34 من القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم السالف الذكر
[2]) المادة 31 من القانون رقم 08-04 المعدل والمتمم السالف الذكر
[3]) المادة 39 من القانون رقم 08-04 المعدل والمتمم السالف الذكر
[4]) المادة 35 من القانون رقم 08-04 المعدل والمتمم السالف الذكر

2-5 عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري:

يعاقب بغرامة من 10000دج إلى 500000دج، و يعذر المخالف لتسوية وضعيته في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة، و بعد انقضاء هذا الأجل يتخذ الوالي قرار بالغلق الإداري للمحل إلى غاية تسوية وضعية و في حالة عدم التسوية في أجل الثلاثة (3) أشهر الموالية للغلق الإداري يحكم القاضي بالشطب من السجل التجاري.

2-6 منح وكالة لممارسة نشاط تجاري لشخص غير محدد قانونا:

باستثناء الزوج و الصول و الفروع من الدرجة الأولى يعاقب على هذه الجريمة بغرامة من 100000دج إلى 5000000دج، و تطبق على صاحب السجل التجاري و على المستفيد من الوكالة وعلى الموثق، أو أي شخص آخر قام بتحريرها، علاوة على ذلك يأمر القاضي تلقائيا بشطب السجل التجاري موضوع الجريمة.

2-7 ممارسة نشاط دون الحصول على الرخصة أو الاعتماد المطلوبين:

يعاقب على هذه الممارسة بغرامة من 50000دج إلى 500000دج، علاوة على ذلك يقوم القاضي بغلق المحل التجاري، و في حالة عدم التسوية خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة، يحكم القاضي تلقائيا بشطب السجل التجاري[1].

2-8 ممارسة تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري:

ينتج عن ممارسة تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري، الغلق الإداري المؤقت للمحل التجاري المعنى لمدة شهر واحد و غرامة من 20000دج إلى 200000دج و في حالة عدم التسوية في أجل شهرين من تاريخ معاينة الجريمة بحكم القاضي تلقائيا بشطب السجل التجاري.

2-9 ممارسة نشاط تجاري بمستخرج سجل تجاري منتهى الصلاحية:

يعاقب بغرامة 10000دج إلى 500000دج، بالإضافة إلى قرار الغلق الإداري و في حالة عدم التسوية في أجل ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة بحكم القاضي بالشطب من السجل التجاري.

[1]) المادة 40 من القانون رقم 08-04 المعدل والمتمم السالف الذكر

10-2 عدم الإشارة إلى رقم السجل التجاري:

يعاقب بغرامة قدرها 18000دج إلى 36000دج، كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري الذيّ لم يذكر عنوان فواتيره أو طلباته أو تعريفاته.

3- التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي الغش:

البطاقية الوطنية لمرتكبي الغش، هي قاعدة معطيات ممركزة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات و التنظيمات الجبائية و التجارية و الجمركية و البنكية و المالية، و كذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، و يتم تزويد هذه البطاقية من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية، و الوزارة المكلفة بالتجارة، و بنك الجزائر[1]

و تؤسس البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية و التجارية و الجمركية لدى المديرية العامة للضرائب، حيث تتولى تنظيمها وتسييرها.

يستنتج مما سبق ذكره أنّ المشرع الجزائري رتب عدة جزاءات على مخالفة أحكام السجل التجاري، و كلها عبارة عن غرامات، ماعدا جريمة التزوير التيّ تعتبر عقوبة سالبة للحرية.

حيث قام المشرع الجزائري في عام 2013 بتعديل القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، بموجب القانون رقم 13-06 حيث شمل هذا التعديل باب العقوبات والغرامات المتعلقة بالسجل التجاري، كما تشمل أيضا إقرار غرامة المصالحة، كإجراء مرحلي لمعالجة المخالفات المتعلقة بعدم القيام بإشهار الحسابات الاجتماعية، عن طريق إدراج كل من المادتين 35 مكررّ و 35 مكررّ01، حيث سيسمح هذا الإجراء للشركات المخالفة من تفادي توقف نشاطها أو تسجيلها مباشرة في بطاقية الغشاشين، و إعطائها فرصة لتدارك هذه المخالفة[2].

كما تدخل المشرع الجزائري كذلك لتعديل الغرامة المنصوص عليها في المادة 37 من القانون 04-08 السالف الذكر، الخاصة بمخالفة الأحكام المتعلقة بتغيير البيانات التيّ يحتويها السجل التجاري والقانون الأساسي للشركة، حيث أصبحت الغرامة تقدر ب 10000دج إلى 500000دج.

[1]) المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 13-84، السالف الذكر

[2]) المشروع التمهيدي المتعلق بالقانون رقم 13-06 المتضمن تعديل القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الثلاثاء 23 أفريل 2013، السنة الأولى رقم 39، المؤرخة في 13 ماي 2013، ص 06.

الخاتمة

بعد دراسة و تحليل النظام القانوني للسجل التجاري من خلال هذا البحث، يستنتج أنّ السجل التجاري يعتبر أداة هامة في يد الدولة لتنظيم الحياة التجارية و ذلك بنصها على إلزامية مسك السجلات التجارية فمن يريد الدخول للانشغال في عالم التجارة، كما صدرت ترسانة تشريعية هامة تنظيم السجل بعد الاستقلال إلى ناحية الوقت الراهن، و هذا ما أثر في طبيعة القانونية للسجل التجاري مما جعل المشرع الجزائري في تذبذب في اتخاذ موقف واضح من التشريعات المقارنة المنظمة للسجل التجاري كالتشريع الألماني و التشريع الجزائري لم يحظى تعريف للسجل التجاري بل حددّ أهمية في مجال شهر المركز القانوني و تظهر هذه الأهمية بشكل واضح من خلال الوظائف التيّ يؤديها السجل التجاري في الحياة التجارية لاسيما الوظيفة الإشهارية و القانونية و الاقتصادية و الإحصائية و قد جسد المشرع الجزائري لكل هذه الوظائف.

كما أن المشرع الجزائري كرس صراحة السجل التجاري الالكتروني منذ بداية أوت 2013، والتجسيد الفعلي كان في شهر جوان 2014 حيث دخل حيز التنفيذي على مستوى ولاية الجزائر العاصمة، و كانت هذه العملية مقررّة أن تنتهي في مطلع شهر أفريل الفارط إلاّ أنها لازالت متواصلة إلى نهاية شهر جويلية من السنة الجارية، و يهدف السجل التجاري الالكتروني إلى الحد من العراقيل والبيروقراطية، و مسايرة التشريعات و التقليل من حالات تزوير السجلات التجاري كما أنّ هذا الأخير يسهر عليه إطار مؤسساتي هام يتمثل في المركز الوطني للسجل التجاري متمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و كذلك من خلال الفروع المحلية المتواجدة عبر 48 ولاية في القطر الجزائري، كما أنّ المنازعات المتعلقة بالسجل التجاري، مهامه تختلف عن مهام القاضي الاجتماعي هذا الأخير يتولى الفصل في النزاعات التيّ تحدث بين العمال، في إطار علاقات العمل و بعد تكريس المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المتعلق بكيفيات القيد و التعديل و الشطب في السجل ثم تخفيف الوثائق المتعلقة به والهدف من ذلك هو القضاء على كل العراقيل البيروقراطية التيّ كانت نطاق العمليات المتعلقة بالسجل التجاري، و الهدف من ذلك هو القضاء على كل العراقيل البيروقراطية التيّ كانت تطال العمليات المتعلقة بالسجل التجاري، من قيد و تعديل و شطب و تسهيل إنشاء المؤسسات بمختلف أشكالها، و أيضا صدور المرسوم التنفيذي رقم 15-249 الذيّ يحددّ محتوى و تمحور و كذا شروط تسيير و تحسين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري و التيّ بموجبه تمت إعادة تنظيم مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

بالنسبة للعقوبات الواردة على عدم مراعاة قواعد السجل فكلها عقوبات غير سالبة للحرية وهي عبارة عن غرامات، ماعدا عقوبة تزوير مستخرج السجل التجاري التيّ تعد في نظر المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 13-06 المعدل و المتمم للقانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة

التجارية و هذا إجراء جديد لم يكن موجودا من قبل يهدف المشرع من وراءه إلى المحافظة على استمرارية النشاط الممارس من قبل التجار، كانت هذه أهم النتائج المتوصل إليه من خلال دراسة النظام القانوني للسجل التجاري في القانون الجزائري في هذه المذكرة، و بناءا على هذه النتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات أهمها:

- ❖ البحث عن سبل كفيلة للقضاء على ظاهرة كراء السجلات التجارية التيّ عرفت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة.
- ❖ توضيح الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري.
- ❖ الإعفاء من الرسوم الإضافية عند تسجيل السجل الالكتروني.
- ❖ تخصيص خانة خاصة في السجل تحمل جميع الإجراءات التيّ يقوم بها التاجر مباشرة بعد تسجيله في السجل ابتداء من مروره على مصلحة الضرائب و الضمان الاجتماعي و غيرها من الإجراءات التيّ يجعلها معظم التجار و هذا لتفادي و تقليص حجم المخالفات.

نذكر بعض من فوائد السجل التجاري الإلكتروني:

- ✓ إعادة تطهير قوائم التجار.
- ✓ القضاء على التزوير في مستخرج السجل التجاري القديم.
- ✓ مساعدة أعوان الرقابة وقمه الغش التابعين لمديرية التجارة في تحرير المخالفات الواردة ضد التجار.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، ملغى.
2. تعليمة تحمل رقم 2019/0008 المؤرخة في 03 جانفي 2019، الصادرة عن رئاسة الحكومة.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 نوفمبر 1989، في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 09 ، المؤرخة في 01 مارس 1989.
4. دليل الاستثمار لإنشاء المؤسسة، نشرية صادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري عام 2012.
5. الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المؤرخة في 11 ديسمبر 1996، ملغى.
6. قرار الغرفة التجارية والبحرية، الصادرة بتاريخ 07 جانفي 2010، ملف رقم 573066، المنشور في مجلة المحكمة العليا، لعام 2010، العدد 01.
7. مدونة قواعد السلوك الوطني لعمال المركز الوطني للسجل التجاري، دليل صادر عن المركز الوطني للسجل التجاري، عام 2015.
8. مذكرة رقم 5008 مؤرخة في 26 ماي 2015، صادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري، موجهة إلى السادة والسيدات مأموري الفروع المحاسبية للمركز الوطني للسجل التجاري.
9. المذكرة رقم 585 المؤرخ في 2008/12/24، المتعلقة بالتعليمات الجديدة الخاصة بالسجل التجاري.
10. المرسوم التنفيذي ألغى نظيره المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 18 جانفي 1997، المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري المعدل والمتمم، ملغى.
11. المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أفريل 2018 اذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الصادرة، الجريدة الرسمية العدد 21.
12. مرسوم تنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 14 شعبان عام 1412 الموافق 18 فبراير سنة 1992 يتضمن القانون الأساسي بالمركز الوطني للسجل التجاري و تنظيمه (ج.ر رقم 14-1992).

13. المرسوم رقم 88-229، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، المتضمن تحقيق شروط التسجيل في السجل التجاري، ملغى.

14. المشروع التمهيدي المتعلق بالقانون قانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2013، يعدل و يتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 و المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. (ج.ر رقم 39 المؤرخة في 31 جويلية 2013).

15. نصوص قانونية خاصة تعتبر ال"ألأساس القانوني لتحديد الأشخاص الملزمين بالسجل التجاري، وهي نصو سارية المفعول.

16. وزارة العدل، الندوة الوطنية للقضاء التجاري، سنة 1995.

https://sidjilcom.cnrc.dz

ثانيا: المراجع

أ. الكتب

1. بن زارع رابح، مبادئ القانون التجار (نظرية الأعمال التجارية، نظرية التاجر)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2014.

2. بوحميدة عطا الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل واختصاص، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

3. د د/ مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، الدار الجامعية، بيروت، سنة1997.

4. د. زهير عباس كريم، مبادئ القانون التجاري – الأعمال التجارية – المحل التجاري – العقود التجارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عملن ط2، سنة 1997.

5. د/ حلو أبو حلو – السجل التجاري في القانون التجاري الجزائري – محاضرة منشورة بمجلة المدرسة الوطنية للإدارة، سنة 1991، العدد 01.

6. د/ زهير عباس كرين، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، المحل التجاري، العقود التجارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 1997.

7. د/ زينب سلامة، الشهر التجاري في القانون المصري المقارن – السجل التجاري و شهر الشركات التجارية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، ط1، سنة 1987.

8. د/ فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر الحرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، لسنة 1995.

9. د/ مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، الدار الجامعية، بيروت، سنة1997.

10. عمارة عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، (الأعمال التجارية التاجر، الشركات التجارية)، دار المعرفة- الجزائر- 2009.

11. قاصلي ادريس، المدخل إلى القانون – نظرية القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.

12. قاستل نورالدين- نظام القيد في السجل التجاري في القانون الجزائري- ط1-طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية – الجزائر سنة19991-العدد1-.

13. لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود والتجارة والإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

14. نادية فضيل، القانون التجاري (الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري)، الطبعة 11، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

15. توفيق عبد الرحمن، الإدارة الإلكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، سنة 2003.

16. محمد الفروجي- التاجر و قانون التجارة المغربي، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن والاجتهاد القضائي، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب 1999.

ب. مذكرات

1. بن هلال نذير، معاملة الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون العام، أطروحة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015-2016.

2. التيجاني ولد شيخنا، دور السجل التجاري في ضبط و تنظيم التجارة في موريطانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق، فرع القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007/2006.

3. زايدي خالد، القيد في السجل التجاري، رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سنة 2007.

4. عودي عبد الله، مهام المركز الوطني للسجل التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون المؤسسات، كلية الحقوق جامعة الجزائر، عام 2003 – 2004.

5. عيسى بكاي، نظام السجل التجاري بين القانون والواقع في الجزائر، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجيستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، عام 2001/2000.

ج. المجلات

1. دبالا جميل الرازي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، سنة 2012.

2. عبد اللاوي مريم، المركز الوطني للسجل التجاري في عهد الرقمنة، بين النظام والتسيير الإلكتروني للوثائق، مداخلة مقدمة ضمن الجلسات الوطنية للتجارة يومي 25 و26 جوان 2011، المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري.

3. فتيحة يوسف، الآثار القانونية لعدم القيد في السجل التجاري، مقال منشورة المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، العدد 02، سنة 2004.

4. ناجي الزهراء، التجربة الجزائرية وتنظيم المعاملات الإلكترونية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، المنعقد يومي 28-29 أكتوبر 2009، بأكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، ص 01.تقرير صادر عن اللجنة الإلكترونية حول الجزائر الإلكترونية، منشور في الموقع الرسمي لوزارة الإتصال.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
مقدمة.....	02
الفصل الأول السجل التجاري كآلية لممارسة الأنشطة التجارية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسجل التجاري.....	07
المطلب الأول: مفهوم السجل التجاري.....	07
الفرع الأول: التطور التاريخي للسجل التجاري.....	08
الفرع الثاني: التعريف بالسجل التجاري.....	10
الفرع الثالث: السجل التجاري الإلكتروني.....	13
المطلب الثاني: التطور التشريعي للسجل التجاري في التشريع الجزائري.....	17
الفرع الأول: مرحلة ما قبل إصلاحات 1990.....	17
الفرع الثاني: مرحلة ما بعد إصلاحات عام 1990.....	21
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للسجل التجاري.....	27
المطلب الأول: تنظيم السجل التجاري على المستوى المركزي.....	27
الفرع الأول: المركز القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري.....	27
الفرع الثاني: تنظيم المركز الوطني للسجل التجاري.....	30
المطلب الثاني: تنظيم السجل التجاري على المستوى المحلي.....	38
الفرع الأول: فروع المركز الوطني للسجل التجاري.....	35
الفرع الثاني: قاضي السجل التجاري.....	39

الفصل الثاني

القواعد القانونية والتنظيمية الضابطة للسجل التجاري

المبحث الأول: نطاق التسجيل في السجل التجاري.....	44
المطلب الأول: النطاق من حيث الأشخاص.....	44
الفرع الأول: الأشخاص الملزمون بالتسجيل في السجل التجاري.....	44
الفرع الثاني: الممنوعون من التسجيل في السجل التجاري.....	48
المطلب الثاني: النطاق من حيث النشاط الممارس.....	49
الفرع الأول: تحديد النشاط التجاري.....	49
الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالنشاط الممارس.....	51
المبحث الثاني: طبيعة التسجيل في السجل التجاري.....	57
المطلب الأول: إجراءات التسجيل في السجل التجاري وعملياته.....	57
الفرع الأول: إجراءات التسجيل في السجل التجاري.....	57
الفرع الثاني: عمليات التسجيل في السجل التجاري.....	59
المطلب الثاني: آثار التسجيل في السجل التجاري وعدمه.....	68
الفرع الأول: آثار التسجيل في التسجيل الصحيح في السجل التجاري.....	68
الفرع الثاني: آثار عدم التسجيل في السجل التجاري.....	71
الخاتمة.....	77
قائمة المراجع.....	80
الفهرس.....	85

قائمة الملاحق

الملحق الأول

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد شخص طبيعي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
قيد
شخص طبيعي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

الاسم واللقب أو الألقاب : .....

.....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع للقيد : .....

جنسية الخاضع للقيد : .....

عنوان الخاضع للقيد : .....

.....

الاسم التجاري : .....

عنوان القاعدة التجارية : .....

.....

ولاية التواجد : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

تاريخ بداية النشاط : .....

عدد المؤسسات الثانوية : .....

.....

الملحق 2

نموذج مستخرج السجل التجاري
معدل لشخص طبيعي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
معدل
شخص طبيعي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

الاسم واللقب أو الألقاب : .....

.....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع للقيد : .....

جنسية الخاضع للقيد : .....

عنوان الخاضع للقيد : .....

.....

الاسم التجاري : .....

عنوان القاعدة التجارية : .....

.....

ولاية التواجد : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

تاريخ بداية النشاط : .....

عدد المؤسسات الثانوية : .....

.....

الملحق 3

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد ثانوي لشخص طبيعي

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
قيد
شخص طبيعي

الاسم واللقب أو الألقاب : .....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع : .....

جنسية الخاضع : .....

عنوان إقامة الخاضع : .....

.....

عنوان القاعدة التجارية الثانوي : .....

.....

ولاية التواجد : .....

التسمية أو العلامة : .....

.....

عنوان القاعدة التجارية الرئيسي : .....

.....

تاريخ بداية النشاط : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....

رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء الخاضع للقيد أو ممثله الشرعي	**إمضاء المأمور**
	التاريخ :
	الرقم التسلسلي :

الملحق 4

نموذج مستخرج السجل التجاري معدل
خاص بقيد ثانوي لشخص طبيعي

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
معدل
شخص طبيعي

الاسم واللقب أو الألقاب : .....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع : .....

جنسية الخاضع : .....

عنوان إقامة الخاضع : .....

.....

عنوان القاعدة التجارية الثانوي : .....

.....

ولاية التواجد : .....

التسمية أو العلامة : .....

.....

عنوان القاعدة التجارية الرئيسي : .....

.....

تاريخ بداية النشاط : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....

رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء الخاضع للتعديل أو ممثله الشرعي	إمضاء المأمور
	التاريخ :
	الرقم التسلسلي

الملحق 5

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد شخص معنوي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري

قيد

شخص معنوي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

عنوان الشركة أو تسميتها : .....

.....

الشكل القانوني : .....

عنوان مقر الشركة : .....

.....

ولاية التواجد : .....

مبلغ رأسمال الشركة : .....

تاريخ بداية النشاط : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

عدد المؤسسات الثانوية : .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الملحق 6

نموذج مستخرج السجل التجاري
معدل لشخص معنوي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
معدل
شخص معنوي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

عنوان الشركة أو تسميتها : .....

.....

الشكل القانوني : .....

عنوان مقر الشركة : .....

.....

ولاية التواجد : .....

مبلغ رأسمال الشركة : .....

تاريخ بداية النشاط : .....

ملكية القاعدة التجارية : .....

ملكية المحل التجاري : .....

عدد المؤسسات الثانوية : .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الملحق 7

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد ثانوي لشخص معنوي

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
قيد
شخص معنوي

عنوان الشركة أو تسميتها : .....
الشكل القانوني للشركة : .....
عنوان المؤسسة الثانوية : .....
ولاية التواجد : .....
عنوان المحل التجاري الرئيسي : .....
.....
تاريخ بداية النشاط: .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....
رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء المأمور	إمضاء الخاضع للقيد أو ممثله الشرعي
التاريخ : **الرقم التسلسلي :**	

الملحق 8

نموذج مستخرج السجل التجاري معدل
خاص بقيد ثانوي لشخص معنوي

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
معدل
شخص معنوي

عنوان الشركة أو تسميتها : .....
الشكل القانوني للشركة : .....
عنوان المؤسسة الثانوية : .....
ولاية التواجد : .....
عنوان المحل التجاري الرئيسي : .....
.....
تاريخ بداية النشاط: .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....
رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء الآمر

التاريخ :

الرقم التسلسلي :

إمضاء الخاضع للتعديل أو ممثله الشرعي

الملحق 9

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد الفروع او الممثليات التجارية

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
قيد
الفروع أو الممثليات التجارية

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

عنوان الشركة أو تسميتها : .....

.....

الشكل القانوني : .....

عنوان مقر الشركة : .....

.....

ولاية التواجد : .....

مبلغ رأسمال الشركة : .....

تاريخ بداية النشاط : .....

عدد المؤسسات الثانوية : .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الملحق 11

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد ثانوي للفروع أو الممثليات التجارية

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
قيد
الفروع أو الممثليات التجارية

عنوان الشركة أو تسميتها : .....
الشكل القانوني للشركة : .....
عنوان المؤسسة الثانوية : .....
ولاية التواجد : .....
عنوان المحل التجاري الرئيسي : .....
.....
تاريخ بداية النشاط: .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....
رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء الآمر

التاريخ :

الرقم التسلسلي :

إمضاء الخاضع للقيد أو ممثله الشرعي

الملحق 12

نموذج مستخرج السجل التجاري معدل
خاص بقيد ثانوي للفروع أو الممثليات التجارية

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
مؤسسة ثانوية
معدل
الفروع أو الممثليات التجارية

عنوان الشركة أو تسميتها : .....

الشكل القانوني للشركة : .....

عنوان المؤسسة الثانوية : .....

ولاية التواجد : .....

عنوان المحل التجاري الرئيسي : .....

.....

تاريخ بداية النشاط: .....

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية

الظهر :

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....

رقم التسجيل الرئيسي : .....

قطاع النشاط	.....
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة

إمضاء الآمر

التاريخ :

الرقم التسلسلي :

إمضاء الخاضع للتعديل أو ممثله الشرعي

الملحق 13

نموذج مستخرج السجل التجاري
خاص بقيد تاجر غير قارّ - شخص طبيعي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
قيد
تاجر غير قارّ – شخص طبيعي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

الاسم واللقب أو الألقاب : .....

.....

عنوان الخاضع للقيد : .....

.....

ولاية التواجد : .....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع للقيد : .....

.....

جنسية الخاضع للقيد : .....

مكان مزاولة النشاط عند الاقتضاء : .....

.....

.....

تاريخ بداية النشاط : .....

الملحق 14

نموذج مستخرج السجل التجاري
معدل لتاجر غير قارّ - شخص طبيعي

الجناح الأول :

الوجه :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
معدل
تاجر غير قار - شخص طبيعي

رقم التسجيل : .....

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : .....

الظهر :

الأسم واللقب أو الألقاب : .....

.....

عنوان الخاضع للقيد : .....

.....

ولاية التواجد : .....

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع للقيد : .....

.....

جنسية الخاضع للقيد : .....

مكان مزاولة النشاط عند الاقتضاء : .....

.....

.....

تاريخ بداية النشاط : .....

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

- الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري
لولاية : .....

طلب البحث عن الأسبقية
(شخص معنوي)

أذكر التسمية الإجتماعية، موضوع طلب البحث عن الأسبقية، وذلك بالترتيب حسب الأفضلية :

الشكل القانوني Forme Juridique	التسمية الإجتماعية	Dénomination Sociale
	1	1 .....
	2	2 .....
	3	3 .....
	4	4 .....

العنوان الكامل للمقر الإجنماعي : .....

.....

إسم ولقب الطالب : .....

العنوان الشخصي للطالب : .....

إطار خاص بمصالح المركز الوطني للسجل التجاري

- تاريخ الإيداع : .....
- رقم الشهادة : .....

التسمية الإجتماعية الموافق عليها	ملاحظات

ملاحظة :

يرفق هذا الطلب بـ :

حقوق البحث : **800** دج

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

طلب شطب - شخص طبيعي

مخصص للإدارة

ولاية : ..... رقم التسلسل : |_|_|_|_|_|_|

رقم السجل التجاري : |_|_| |_|_|_|_|_| أ |_|_| رقم الإيداع : |_|_|_|_|_|_|

طبيعة المحل : رئيسي ☐ ثانوي ☐ تاريخ الإيداع : |_|_| |_|_| |_|_|

معلومات خاصة بالتاجر

الإسم : ..... اللقب : .....

Nom et prénom du commerçant : .....

.....

تاريخ الإزدياد : |_|_| |_|_| |_|_|_|_| مكان الإزدياد : ..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_|

إبن (ة) : ..... و : .....

الجنسية : .....

عنوان السكن : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| ولاية : .....

معلومات خاصة بصاحب طلب الشطب

الإسم : ..... اللقب : .....

تاريخ الإزدياد : |_|_| |_|_| |_|_|_|_| مكان الإزدياد : ..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_|

إبن (ة) : ..... و : .....

الجنسية : .....

عنوان السكن : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| ولاية : .....

الصفة : .....

سبب الشطب

☐ الإفلاس ☐ الوفاة

☐ غلق المحل التجاري ☐ قرار قضائي

☐ التوقف عن النشاط ☐ انقضاء إيجار التسيير الحر

☐ بيع المحل التجاري ☐ بيع القاعدة التجارية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

طلب شطب - شخص معنوي

مخصص للإدارة

ولاية : ..... رقم التسلسل : |_|_|_|_|_|_|

رقم السجل التجاري : |_|_|_|_|_|_|_|_| ب |_|_| رقم الإيداع : |_|_|_|_|_|_|

طبيعة المحل : رئيسي ☐ ثانوي ☐ تاريخ الإيداع : |_|_| |_|_| |_|_|

رقم التعريف الوطني : |_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_| |_|_|_|_| |_|

معلومات خاصة بالمؤسسة موضوع الشطب

التسمية التجارية للشركة : .....

الإسم التجاري أو اللافتة المستعملة : .....

Dénomination ou raison sociale : .....
.....

الشكل القانوني للشركة : ..... رأس المال الإجتماعي : .....

عنوان المؤسسة : .....

رمز البلدية : |_|_|_|_|_| ولاية : .....

معلومات خاصة بصاحب طلب الشطب

الإسم : ..... اللقب : .....

تاريخ الإزدياد : |_|_| |_|_| |_|_|_|_| مكان الإزدياد : ..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_|

الجنسية : .....

عنوان السكن : .....

الصفة أو المهنة : .....

سبب الشطب

☐ حل
☐ الإفلاس
☐ التوقف عن النشاط
☐ بيع المحل التجاري
☐ غلق المحل التجاري
☐ الوفاة
☐ قرار قضائي
☐ إنقضاء إيجار التسيير الحر
☐ بيع القاعدة التجارية

تصريحات المسير

- عدد العمال :

لا يوجد : ☐ من 1 إلى 5 : ☐ من 6 إلى 10 : ☐

من 11 إلى 20 : ☐ من 21 إلى 49 : ☐ 50 أو أكثر : ☐

- الشهادة المتحصل عليها :

شهادة التعليم الأساسي : ☐ شهادة التعليم المنوسط : ☐ شهادة البكالوريا : ☐

شهادة جامعية : ☐ شهادة أخرى : .....

- المؤهلات السابقة :

حرفي : ☐ موظف : ☐ مدير أعمال : ☐ إطار سابق : ☐

وظيفة أخرى : .....

- منطقة نشاط السوق : (Etendu du marché)

محلية : ☐ إقليمية : ☐ حدودية : ☐ وطنية : ☐ دولية : ☐

- المقاولة من الباطن : (Activité de sous-traitance)

نعم ☐ لا ☐

.....

تاريخ و إمضاء الممثل القانوني

مخصص للإدارة

إسم، لقب و إمضاء المكلف بمعالجة و مراقبة ملف التسجيل .....

شهد بمطابقته للوثائق الثبوتية المقدمة

ب : .....

في :

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني
للسجل التجاري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

تصريح بالتسجيل في السجل التجاري

شخص معنوي

مخصص للإدارة

ولاية ..... رقم التسلسل |_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم الإيداع |_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم السجل التجاري |_|_|_|_|_|_|_|_| ب |_|_| تاريخ الإيداع |_|_| |_|_| |_|_| |_|_|

قيد جديد ☐ تعديل ☐

طبيعة المحل : رئيسي ☐ ثانوي ☐

معلومات خاصة بالمقر الإجتماعي للشركة

التسمية الإجتماعية : .....

.....

الإسم التجاري أو اللافتة المستعملة : .....

الشكل القانوني للشركة : ..... مدتها : ..... رأس المال الإجتماعي : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية : .....

رقم الهاتف : |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_|0) رقم الفاكس : |_|_| |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_|0)

البريد الإلكتروني : .....

معلومات خاصة بالمسؤول الرئيسي للشركة

الإسم : ..... اللقب : .....

تاريخ الإزدياد : |_|_| |_|_| |_|_|_|_| مكان الإزدياد : ..... رقم عقد الميلاد : .....

إبن (ة) : ..... و : .....

الجنسية : ..... الصفة (وضح المهنة) : .....

عنوان السكن : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية : .....

رقم الهاتف : |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_|0) رقم الفاكس : |_|_| |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_|0)

البريد الإلكتروني : .....

Dénomination ou raison sociale de l'établissement objet de l'inscription au Registre du Commerce	....

معلومات خاصة بالمؤسسة موضوع التسجيل

رقم شهادة التسمية : ....

عنوان المحل التجاري (القيد الثانوي) : ....

.... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية : ....

تاريخ بداية النشاط : |_|_| |_|_| |_|_|_|_|

مدة الإيجار : .... من |_|_| |_|_| |_|_|_|_| إلى |_|_| |_|_| |_|_|_|_|

إسم ولقب مؤجر المحل التجاري : ....

الطبيعة القانونية للمحل التجاري : ملكية ☐ إيجار ☐

تبعية المحل التجاري : ....

تبعية القاعدة التجارية : ....

معلومات خاصة بالممثلين القانونيين الأخرين للشركة

الإسم واللقب	رقم عقد الميلاد	تاريخ ومكان الإزدياد	إسم ولقب الأب والأم	الصفة	العنوان الشخصي	الجنسية
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....

في حالة التعديل (وضح موضوع هذا التعديل)

....

....

....

النشاط المصرّح به من قبل التاجر

قطاع النشاط :
- إنتاج السلع ☐
- مؤسسات الإنتاج الحرفي ☐
- التوزيع بالجملة ☐
- الإستيراد لإعادة البيع على الحالة ☐
- التوزيع بالتجزئة (قارة وغير قارة) ☐
- الخدمات ☐
- التصدير ☐

تحديد تسمية النشاط	رمز النشاط
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐
....	☐☐☐ ☐☐☐

مستخرج من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004
المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم

عقوبـــــــات

طبقا لأحكام المادتين 33 و34 من القانون رقم 04 ـ 08 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعاقب بغرامة مالية (من 50.000 دج إلى 1.000.000 دج) و/ أو عقوبة سجن (06) أشهر إلى سنة (01) كل من :

- يقدم تصريحات غير صحيحة أو يعطي بيانات غير كاملة قصد التسجيل في السجل التجاري؛
- يزيف أو يزور شهادات التسجيل في السجل التجاري.

طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-313 المؤرخ في 10 ديسمبر 2018 الذي يحدد كيفيات التصريح لدى نظام الضمان الإجتماعي لغير الأجراء للأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا لحسابهم الخاص لاسيما المادة 2 منه، يعد القيد في السجل التجاري لكل شخص طبيعي أو معنوي تصريحا للأشخاص المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.

إسم، لقب وإمضاء المكلف بمعالجة ومراقبة : .....

ملف التسجيل

أصرح:

ـ بأنني غير ممنوع من ممارسة التجارة وغير محكوم عليّ لإرتكاب إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم.

ـ بأنني على دراية أن القيد في السجل التجاري يعد تصريحا لدى نظام الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.

حرر من نسختين وشهد على مطابقته

تاريخ وإمضاء الممثل القانوني

شهد بمطابقته للوثائق الثبوتية المقدمة

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري

بـ : .....

في : |_|_| |_|_| |_|_|

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

تصريح بالتسجيل في السجل التجاري

شخص طبيعي

مخصص للإدارة

ولاية .....

رقم التسلسل |_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم الإيداع |_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم السجل التجاري |_|_|_|_|_|_|_|_| أ |_|_|

تاريخ الإيداع |_|_| |_|_| |_|_| |_|_|

قيد جديد ☐

تعديل ☐

شكل النشاط التجاري الممارس	
تجارة قارة ☐	تجارة غير قارة ☐

طبيعة المحل : رئيسي ☐ ثانوي ☐

معلومات خاصة بالتاجر

الإسم : ..... اللقب : .....

تاريخ الإزدياد : |_|_| |_|_| |_|_|_|_| مكان الإزدياد : ..... رقم عقد الميلاد : .....

إبن (ة) : ..... و : ..... الجنسية : .....

عنوان السكن : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية : .....

رقم الهاتف : |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_| 0) رقم الفاكس : |_|_| |_|_| |_|_| |_|_| (|_|_| 0)

البريد الإلكتروني : .....

بالنسبة للشخص القاصر	حالة التاجر الأجنبي
رقم عقد الترشيد :	رقم البطاقة : ..... الولاية : ..... صالحة من |_|_| |_|_| |_|_| |_|_| إلى |_|_| |_|_| |_|_| |_|_|

Nom et prénom du commerçant : .....

.....

معلومات خاصة بالمحل التجاري موضوع التسجيل

عنوان المحل التجاري : .....

..... رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية : .....

تاريخ بداية النشاط : |_|_| |_|_| |_|_|_|_|

مدة الإيجار : ..... من |_|_| |_|_| |_|_|_|_| إلى |_|_| |_|_| |_|_|_|_|

إسم ولقب مؤجر المحل التجاري : .....

الطبيعة القانونية للمحل التجاري : ملكية ☐ إيجار ☐

تبعية المحل التجاري : .....

تبعية القاعدة التجارية : .....

في حالة التجارة غير القارة

مكان ممارسة النشاط : .....

.....

رمز البلدية : |_|_|_|_|_| الولاية .....

في حالة التعديل (وضح موضوع هذا التعديل)

.....

.....

.....

النشاط المصرّح به من قبل التاجر

قطاع النشاط :

- ☐ إنتاج السلع
- ☐ التوزيع بالجملة
- ☐ التوزيع بالتجزئة (قارة وغير قارة)
- ☐ الخدمات
- ☐ التصدير

تحديد تسمية النشاط	رمز النشاط
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐
.....	☐☐☐ ☐☐☐

مستخرج من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004
المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم

عقوبـــــــات

طبقا لأحكام المادتين 33 و34 من القانون رقم 04 ـ 08 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعاقب بغرامة مالية (من 50.000 دج إلى 1.000.000 دج) و/ أو عقوبة سجن (06) أشهر إلى سنة (01) كل من :

- يقدم تصريحات غير صحيحة أو يعطي بيانات غير كاملة قصد التسجيل في السجل التجاري؛
- يزيف أو يزور شهادات التسجيل في السجل التجاري.

طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-313 المؤرخ في 10 ديسمبر 2018 الذي يحدد كيفيات التصريح لدى نظام الضمان الإجتماعي لغير الأجراء للأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا لحسابهم الخاص لاسيما المادة 2 منه، يعد القيد في السجل التجاري لكل شخص طبيعي أو معنوي تصريحا للأشخاص المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.

إسم، لقب وإمضاء المكلف بمعالجة ومراقبة : .....

ملف التسجيل

أصرح:

ـ بأنني غير ممنوع من ممارسة التجارة وغير محكوم عليّ لإرتكاب إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم.

ـ بأنني على دراية أن القيد في السجل التجاري يعد تصريحا لدى نظام الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.

حرر من نسختين وشهد على مطابقته

تاريخ وإمضاء التاجر

شهد بمطابقته للوثائق الثبوتية المقدمة

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري

بـ : .....

في : ___ ___ ___ ___ ___ ___